من قال فيه أبو حاتم الرازي

« يكتب حديثه ولا يحتج به »

دراسة تطبيقية

من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي

إعـداد

الدكتورة/ إسلام محمود عبد المعطي

المدرس بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

إســـــلام محمود عبد المعطـــــي.

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: eslamabdalmo aty-١٨ @ azhar.edu.eg

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان من قال فيه أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به و تعقيبات بعض الأئمة على قول أبي حاتم في الراوي يكتب بحديثه ولا يحتج به ؛وصدرت ذلك بقول أبي حاتم صاحب اللفظ ؛ وما عناه بذلك ؛ ثم اعقبت ذلك بما استخلصته من كلام الأئمة وما تعلق بذلك من ترتيبهم لألفاظ الجرح والتعديل ؛ وهل الوصف المذكور من مراتب التعديل أم من مراتب التجريح ؛ وعليه هل يجرح الراوي الموصوف به ام يعدل ، و حصرت فيه الرواة الذين قال أبو حاتم الرازي في كل واحد منهم يكتب حديثه ولا يحتج به ؛ وذلك من خلال كتاب الجرح والتعديل لابنه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم بترتيب الكتاب ثم بعد ذلك ذكرت ما ظهر لي من خلال البحث وأن مصطلح (يكتب حديثه ولا يحتج به) عند أبي حاتم يطلقه على من هو دون مرتبة الثقة عنده فيندرج تحته كل من تكلم فيه ببدعة أو غيرها ومن ضعف في شيخ خاصة ومن لا يستحق أن ينزل إلى الضعف ؛ ومن يروى مالا يتابع عليه ؛ ومن ليس بقوى ؛ ومن اختلط ؛ وغير ذلك على غرار ما جاء في التراجم ثم ذكرت في الخاتمة أهم ما توصلت إليه من نتائج وهى :

اختلاف اصطلاحات الأئمة في الفاظ الجرح والتعديل ؛ ولكل مراده من لفظه

تشدد ابى حاتم في الرجال

وصف أبو حاتم للراوي بأنه يكتب حديثه ولا يحتج به مصطلح واسع يطلق على من هو دون الثقة عنده

للوصول إلى حكم على الراوي ينبغي أن يعتبر رأى أبى حاتم بأقوال الأئمة غيره لا سيما المعتدلين منهم دون المتشددين ؛ والمتساهلين.

الكلمات المفتاحية: الجرح والتعديل، ولا يُحتج به، آراء الأئمة ، ترتيب الأئمة، طبقات، الاعتدال، التنوع.

Islam Mahmoud El-moaty

Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic Studies and Arabic girls Alexandria, Al-Azhar University, Egypt.

Email: **eslamabdalmo aty-١٨ @ azhar.edu.eg**

Abstract

This research aims at showing the transmitters whom scholar Abo Hatim al-Razi said to accept their narrated hadiths but they (those narrators) are not evidenced, and at showing some Imams' comments on al-Razi's opinion about those narrators. Firstly, I mentioned al-Razi's opinion who coined the phrase, and mentioned what he intended by it. Secondly, I put what I concluded from Imams' opinions, including their classification of terms of criticism and praise, and if we call the narrator upon al-Razi's opinion, does he become criticized or praised. Moreover, I named those narrators whom al-Razi said to accept their narrated hadiths but they are not evidenced; according to what scholar Abdulrahman Bin Abi Hatim (al-Razi' son) said in his book "al-Jarh wa al-Ta'dil (Biographical evaluation)", and according to the order he applied. Thirdly, I showed the findings that showed that al-Razi described a narrator saying to accept his narrated hadiths but he is not evidenced meaning that this narrator is unauthentic. In addition, this opinion includes the narrator who is a fabricator and enjoys with other defects, whom he becomes weak when he narrates from a particular transmitter, whom he does not deserve to be judged weak, whom he narrates a hadith that there is no other narrator assures it, whom he is not strong, whom circumstances around him change, and others; according to books of biographies. Finally, I concluded with

the most important matters I deduced as follows:

There are differences in Imams' terminologies concerning criticism and praise, and every imam has his own meaning.

Abo Hatim is severe in his judgment concerning biographical evaluation science.

Abo Hatim's description to the narrator "to accept his narrated hadiths but he is not evidenced" is loose and dedicated to those unreliable, as he sees.

Consequently, if we want to reach a precise judgment on the narrator, we not only should take Abo Hatim's opinion, but also other imams' opinions, especially those moderate, and not those severe or loose.

keywords: criticism and praise, they (those narrators) are not evidenced, Moderate opinions, Imams' opinions, Moderate opinions, Classification, Moderation, Diversity.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله، والصلاة، والسلام على رسول الله، والرضى عن الآل، والصحب، ومن سار على النهج والدرب، واهتدى بهداه .

وبعد

فمن المعلوم أن علم الجرح والتعديل ما هو إلا ثمرة من ثمرات عناية المحدثين بعلم الحديث دراية ، كما عنوا به رواية .

وقد تكلم في هذا العلم أئمة كثيرون ، وكل هؤلاء الأئمة ، وغيرهم من علماء الجرح والتعديل لهم ألفاظ يعبرون بها عن درجة الراوي إذا كان معدّلاً أو مجرّحًا ، إلا أن هناك بعض الألفاظ أو المصطلحات ليست صريحة في التعديل ولا في التجريح، منها : قول أبو حاتم الرازي في الراوي « يكتب حديثه ولا يحتج به » : هل الراوي الموصوف بها مُعَدِّل أم مُجَرِّح أم في مرتبة بين التعديل والتجريح ؟ ، يعني ليس موثقًا كالرواة الموثقين صراحة ، وليس مجرحا كالرواة الموصوفين صراحة بالضعف .

لذا حاولت في هذا البحث أن أحصر الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي هذا القول من خلال كتاب (الجرح والتعديل) لابنه الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم، وأقارن قوله بأقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي. يعني: هل الراوي الذي وصفه أبو حاتم بهذا الوصف وثَّقه الأئمة أم ضعفوه، أم البعض وثقه، والبعض جرحَّه؟ أي ممن تعارض فيه الجرح والتعديل.

لكن أثناء الحصر وجدت أن الإمام أبا حاتم أحياناً يصف الراوي بقوله: «يكتب حديثه ولا يحتج به » فقط ، وأحياناً يصدر هذا الوصف، أو يتبعه بوصف آخر ، فرأيت أن أُفرد بحثًا للرواة الذين وصفهم بقوله في كل واحد منهم: «يكتب حديثه ولا يحتج

به» فقط، وأفرد بحثًا آخر للقرائن المحتفة بقوله في الراوي : « يكتب حديثه ولا يحتج به » سواء أكانت هذه القرينة سابقة لهذا الوصف أم تابعة له ، وسأتناول ذلك بالبحث والدراسة بعد الفراغ من هذا البحث إن شاء الله تعالى .

أهمية هذا الموضوع وسبب اختياري له :

تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه –عند دراسة إسناد حديث ما من الأحاديث النبوية الشريفة– يرد أحياناً في أحد رجال الإسناد أكثر من قول للأئمة في هذا الراوي فيوثقه البعض، ويصفه البعض الآخر بوصف ليس صريحًا في التوثيق، وفي ذات الوقت ليس صريحا في التضعيف، ومنها قول أبي حاتم الرازي في الراوي: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، فرأيت أن أحصر كل من وصفهم أبو حاتم بهذا الوصف من خلال كتاب «الجرح والتعديل» لابنه الإمام عبدالرحمن ابن أبي حاتم للترجمة لهؤلاء الرواة، وذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ومقارنة أقوالهم بقول أبي حاتم؛ لبيان مرتبة هذا الراوي عند غيره من الأئمة، والخروج من ذلك بحكم على الراوي، ومن ثم الحكم على إسناد الحديث محل الدراسة.

ومن هنا تأتي أهمية الموضوع، ويتضح سبب اختياري له.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث

أولا: المنهج الاستقرائي والذي يُعْنَى بجمع البيانات للتوصل إلى قواعد عامة، وفيه ينتقل الباحث من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل.

ثانياً: اتبعت المنهج الوصفي، والذي يُعنَى بتجميع وتحليل مُنَسَّق ومنظم للبيانات المتعلقة بالبحث وبموضوع البحث؛ للخروج بتعميمات، واستنتاجات تفسر أمرًا معينًا مرتبطًا بهذه المجموعة، ثم المقارنة بين ما تم جمعه، وذكر الخلاصة من خلال المقارنة.

الدراسات السابقة:

لم أقف –فيما بين يَدَيِّ من مؤلفات– على مراجع أو بحوث أفردت الرواة الذين وصفهم أبو حاتم الرازي بقوله –في الواحد منهم– «يكتب حديثه ولا يحتج به» من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، إلا ما يذكر عن أقوال بعض الأئمة، وبعض العلماء في اجتهادهم في تفسير وصف أبي حاتم الرازي بهذا الوصف.

والقول بأن أبا حاتم الرازي من الأئمة المتشددين في الجرح والتعديل، والأولى: اعتبار قوله بأقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

وكذا التعقيب عليه في وصفه لبعض الرواة بهذا الوصف، لاسيما مع تصحيح الأئمة لأحاديثهم، والبعض يُحَسِّنها(١) .

ونشر الأستاذ الدكتور/ نافذ حسين حماد بحث بعنوان : مصطلح "لا يحتج به عند أبي حاتم" دراسة تطبيقية على الرواة المتفق على اخراج حديثهم في الصحيحين.

وقد اقتصر فيه على ذكر الرواة الذين وصفهم أبو حاتم بقوله "لا يحتج به" وقد اتفق البخاري ومسلم على اخراج أحاديثهم في الصحيحين وعددهم سبعة عشر راويًا، بيَّن فيه تشدد أبي حاتم في الرجال، واحتجاج غيره من الأئمة بهؤلاء الرواة، من ثَمَّ إخراج الشيخين أحاديثهم في الصحيحين(٢)،

وفي موقع "ملتقى أهل الحديث" فسر البعض قوله: «يكتب حديثه ولا يحتج به». قال: يكتب حديث الراوي في المتابعات، والشواهد ولا يحتج به إذا انفرد.

والبعض قال: إنها إلى الجرح أقرب؛ نظراً لأن النظر إلى حديث الرجل إنما يكون

---

(١) سيأتي ذكر ذلك مفصلا في الفصل الأول.

(٢) بحث منشور عام ٢٠١٦ م في مجلة كلية أصول الدين – بالجامعة الإسلامية – غزة – المجلد العاشر – العدد الثاني ص / ٥١.

بانفراده لا باقترانه بغيره، وهذه العبارة تعني أنه كتب حديثه للنظر فيه، والنظر في موافقة غيره له عند الاعتبار (١) .

والبعض قال: هذه اللفظة ليست بصيغة توثيق، ولا بصيغة إهدار. أي: لا يتركه بمرة، بل هو بَينَ بَيْن، أي من الضعيف المحتمل، ليست بحجة تماماً، ولكن ممكن في الشواهد، والمتابعات (٢) .

كما تطرق إلى هذا المصطلح – أيضا – الدكتور عبد الرحمن محجوبي في كتابه «المصطلح الحديثي من خلال كتب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي[٣]»

فقد ذكر في الفصل الأول من الباب الثاني: (مصطلحات التعديل كثيرة الاستعمال) ، مصطلح: "يكتب ولا يحتج به فيما اقترن بمصطلح لا بأس به من ألفاظ الجرح " ذكر فيه ما جاء في الجرح والتعديل (٢٦٨/٧) في ترجمة سليمان الأصبهاني، قال: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به، يكتب حديثه ولا يحتج به[٤] .

وذكره – أيضا – في الفصل الأول من الباب الثاني (مصطلحات كثيرة الاستعمال في الجرح) فيما اقترن بمصطلح: ليّن الحديث مما يدل على الجرح. وذكر فيه قول ابن أبي حاتم: (الجرح والتعديل ١٩٩/٦) سألت أبي عن علي بن عاصم فقال: ليّن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به[٥] .

---

(١) موقع ملتقى أهل الحديث – في معرض الرد على الأسئلة للموجهة لأعضاء الموقع بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠١١ م.

(٢) موقع الألوكة – د/ سعد بن عبدالله الحميد – تحت موضوع: جدول مصطلحات علماء الجرح والتعديل رحمهم الله – بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١١ م .

(٣) الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه، تأليف: د. عبد الرحمن محجوبي، ط: دار ابن حزم –بيروت، ط: أولى ٢٠١١م.

(٤) ص: ٩٢ من الرسالة.

(٥) ص: ١٨٢ من الرسالة.

ثم ذكر في الفصل الثاني من الباب الثالث (مصطلحات قليلة الاستعمال في الجرح والتعديل) المبحث الثاني: المصطلحات، والعبارات الخاصة أو نادرة الاستعمال، من ذلك :قول أبي حاتم في الراوي: «لا يحتج بحديثه».

قال : تقال في الراوي الذي يكثر الغلط في حديثه لسبب من الأسباب، كضعف الحفظ، وإن كان محله الصدق. وذكر فيه ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة إبراهيم بن المهاجر[١] .

وأعقبه بقول أبي حاتم في الراوي: «يكتب حديثه»[٢] ، وذكر فيه قول الذهبي: هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار[٣] .

وذكر فيه تعقيب ابن تيمية أنه يصلح للإعتبار بحديثه والإستشهاد به فإذا عضده آخر مثله جاز أن يحتج به ولا يحتج به على انفراده، وقول ابن حجر: قول أبي حاتم: «يكتب حديثه»، أي: في المتابعات والشواهد[٤] .

وعليه :

فقد أردت أن أجمع كل الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وأقارن قوله بأقوال غيره من الأئمة، في محاولة للخروج من ذلك بنتيجة تطبيقية من خلال البحث.

حدود البحث:

تطبق الدراسة على كل الرواة الذين قال أبو حاتم الرازي في كل واحد منهم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به» –دون قرائن سابقة أو تابعة– من خلال كتاب الجرح

---

(١) ص: ٢٤٨ من الرسالة.

(٢) ص: ٢٤٩ من الرسالة.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/٣٤٥.

(٤) فتح الباري ١/٢٢٥

والتعديل لابن أبي حاتم الرازي.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة : أما المقدمة: فبينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطته.

أما التمهيد : فذكرت فيه التعريف بعلم الجرح والتعديل، وأهميته، والمتكلمين فيه، ومصطلحاته، ومراتبه، وترتيب الأئمة لها، وحكم كل مرتبة، وبيان تعدد اتجاهاتهم بين المتشدد، والمتساهل، والمعتدل، واختلاف الألفاظ التي يعبرون بها عن درجة الراوي.

ثم ذكرت ترجمة موجزة للإمام أبي حاتم الرازي، وأعقبتها بترجمة موجزة أيضا لابنه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم.

وأما الفصل الأول : ففيه تعقيبات بعض الأئمة على قول أبي حاتم في الراوي: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، والتي تدل على وصفهم له بالتشدد.

وأما الفصل الثاني: فهو الجانب التطبيقي، وفيه حصر الرواة الذين قال أبو حاتم في كل واحد منهم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". من خلال كتاب الجرح والتعديل لابنه عبدالرحمن بن أبي حاتم .

وذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في كل راوٍ. ثم ذكر خلاصة حال الرواي من خلال مجموع أقوال الأئمة فيه.

وأما الخاتمة : فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأما الفهارس : ففيها فهرس المراجع التي اعتمدت عليها أثناء البحث، وذكرت في كل مرجع اسمه، ومؤلفه، ودار الطبع، وتاريخ الطبعة. ثم فهرس الموضوعات.

التمهيد

علم الجرح والتعديل

تعريفه :

هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ [١] .

أهميته :

هذا العلم فرع عظيم من علم الرجال، تكمن أهميته في حفظ السنة النبوية من الكذب والتحريف والغلط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ به تعرف الضوابط التي وضعها الأئمة لمعرفة من هو أهل للتحمل والأداء، فتقبل روايته، ومن ليس أهلًا لذلك، فترد روايته . « والكلام في الرجال جرحًا وتعديلًا ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين من بعدهم ، وجوز ذلك صونًا للشريعة لا طعنًا في الناس ، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال.»[٢]

يقول ابن عدي في مقدمة كتاب الكامل : «وقد أقام الله –عز وجل– قومًا من صحابة نبينا صلى الله عليه وسلم، والتابعين بعدهم، وتابعي التابعين، وإلى يومنا هذا؛ من يبين أحوال الرواة، وينبه على الضعفاء منهم، ويعتبر رواياتهم؛ ليعرف –بذلك–

---

(١) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله، كاتب القسطنطينية، المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، ١/ ٥٨٢، ط: مكتبة المثنى –بغداد ١٩٤١م .

(٢) المصدر نفسه، وانظر: أبجد العلوم لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسين بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٧هـ، ط: دار ابن حزم، ط: الأولى ٢٠٠٢م.

صحيح الأخبار من سقيمها، وهم في المرتبة التي يسمع ذلك منهم، ويقبل قولهم فيهم لمعرفتهم بهم، إذ هو علم يَدِق، ولا يحسنه إلا من فهّمه الله ذلك.» [١]

ومن الصحابة الذين تكلموا في ذلك: عمر بن الخطاب، وابن عباس، وأنس بن مالك، وعائشة، رضي الله عنهم أجمعين.

ومن التابعين : سعيد بن المسيب، والشعبي، وابن سيرين، والحسن البصري، ولكنه في التابعين بالتنبيه لمن بعدهم بقلة؛ لقلة الضعف فيمن يروون عنهم؛ إذ أكثرهم صحابة، وهم عدول، وغير الصحابة منهم أكثرهم ثقات؛ إذ لا يكاد يوجد في القرن الأول من الضعفاء إلا القليل[٢] .

وأما القرن الثاني فقد كان في أوائله –من أوساط التابعين– جماعة من الضعفاء، وضعف أكثرهم نشأ –غالبًا– من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فكانوا يرسلون كثيرًا، ويرفعون الموقوف، وكانت لهم أغلاط، ولما كان آخر عصر التابعين –وهو حدود الخمسين ومائة– تكلم في التعديل والتجريح طائفة من الأئمة، كأبي حنيفة، والأعمش، وشعبة، والليث بن سعد، ثم طبقة بعدهم، كابن المبارك، وأبي إسحاق الفزاري، وابن عيينة، ثم يحيى بن سعيد القطان، فعبد الرحمن بن مهدي، ثم من بعدهم، كالإمام الشافعي، ويزيد بن هارون، ثم الحميدي، وأبي الوليد الطيالسي، ثم صنف الكتب في الجرح والتعديل، والعلل، وبُيّنت فيها أحوال الرواة.

ومن رؤساء الجرح والتعديل في ذلك الوقت: يحيى بن معين، وقد كانت له عبارات وألفاظ في ذلك، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل، وقد سأله جماعة من تلامذته عن

---

(١) انظر: مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، ١/ ٧٨، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ط: أولى ١٩٩٧م.

(٢) المصدر نفسه، وانظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢هـ، ٤/ ٣٥٢، ط: مكتبة السنة –مصر، ط: أولى ١٤٢٤هـ.

كثير من الرجال، فتكلم فيهم بما بدا له.

وكذلك الإمام علي بن المديني، وله تصانيف في العلل والرجال.

ثم خلفهم طبقة الذهلي، والبخاري، والجملي، ثم أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، ومسلم، وأبو داود السجستاني، ومن بعدهم، كالنسائي، وأبي يعلى، ثم طبقة ابن أبي حاتم، وابن قانع، ثم من بعدهم، كابن حبان، والطبراني، وابن عدي. ثم جماعة بعدهم، كأبي أحمد الحاكم، والدارقطني، ثم أبو نصر الكلاباذي، وعبد الغني بن سعيد، ثم خلف بن محمد الواسطي، وأبو بكر البرقاني، ثم أبو يعلى الخليلي، وأبو سعيد السمان، ثم ابن عبد البر، وابن حزم، ثم ابن ماكولا، وأبو الوليد الباجي، ثم ابن طاهر المقدسي، والديلمي، ثم ابن عساكر، وابن بشكوال، ثم ابن الجوزي، وعبد الحق الإشبيلي، ثم أبو بكر الحازمي، وعبد الغني المقدسي، ثم أبو الحسن بن القطان، وأبو بكر بن خلفون، ثم ابن الصلاح، والمنذري، ثم ابن دقيق العيد، وابن تيمية، ثم المزي، والذهبي، ثم البرهان الحلبي، ثم ابن حجر العسقلاني [١] ، وقد قسمهم الذهبي إلى اثنتين وعشرين طبقة، من لدن الصحابة إلى عصره [٢] .

والمذكورون ليسوا على سبيل الحصر والعد، وإنما أردت الإشارة إلى أنه لم يخل عصر من العصور، ولا طبقة من طبقات العلماء إلا وكان فيهم من تصدى للكلام في الرجال: جرحًا وتعديلًا؛ لحفظ السنة النبوية، وامتثالًا لقول الإمام محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»[٣] .

---

(١) انظر: فتح المغيث ٣٥٣/٤ :٣٥٦ وتوجيه النظر الى اصول الاثر لطاهر بن محمد السمعون الجزائرى ت ١٣٣٨ ه ٢٨١/١ ط/مكتب المطبوعات بحلب ط أولى ١٩٩٥م بتصرف.

(٢) انظر: ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٧٥: ٢٢٦

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، المتوفى سنة ٢٣٠هـ، ٧/ ١٤٤، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ط: أولى ١٤١٠هـ. وسير أعلام النبلاء ٤/ ٦١١.

ولم يكن جميع الأئمة المتكلمون في ذلك على وتيرة واحدة، يعني أنهم تكلموا في كل رواة الحديث: راوٍ راوٍ، وإنما كان منهم –كما قسمهم الإمام الذهبي– «من تكلم في سائر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم، وقسم تكلم في كثير من الرواة كمالك، وشعبة، وقسم تكلم في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي»[(١)] .

كما أنهم لم يكونوا على شاكلة واحدة في تقسيم الرجال، وإنما اختلفت مذاهبهم ومشاربهم في ذلك، وقد صنفهم الإمام الذهبي قائلا: «منهم المتعنت في الجرح، المتثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثّق شخصًا، فعض على قوله بناجزيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلًا فانظر: هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثّق ذلك الرجل أحد من الحذّاق منهم؛ ضعيف، وإن وثّقه أحد فهذا هو الذي قالوا فيه لا يقبل جَرحه إلا مفسرًا. يعني: لا يكفي فيه قول ابن معين مثلا ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقفه، فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسَن أقرب، وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني، متعنتون. وقسم في مقابل هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، والبيهقي متساهلون، وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون ومنصفون»[(٢)] .

وكل طبقة من طبقات الأئمة المتكلمون في الرجال لا تخلو من: متشدد، ومتوسط، فمثلا: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري طبقة واحدة، وهم من الطبقة الأولى، وشعبة أشد في الرجال من سفيان، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن

---

(١) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ص: ١٧١. والكتاب مطبوع ضمن كتاب: أربع مسائل في علوم الحديث، تحقيق: أ.د/ عبدالفتاح أبو غدة، ط: دار البشائر –بيروت، ط: الرابعة ١٩٩٠م.

(٢) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص: ١٧٢.

مهدي من الطبقة الثانية، ويحيى أشد من عبد الرحمن، ومن الطبقة الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد، ومن الطبقة الرابعة: أبو حاتم الرازي، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري[١] .

فالمتشددون من هؤلاء لا يؤخذ كلامه قضية مسلمة حتى ينظر: أوافقه غيره أم لا، وعلى أي أساس بنى نقده. والمعتدل منهم كلامه أقرب إلى الحق، وأولى بالقبول[٢] .

مصطلحات الجرح والتعديل

مصطلحات أو ألفاظ الجرح والتعديل كثيرة جدا، وردت في ثنايا كلام الأئمة الذين تكلموا في الرجال جرحا وتعديلا .

ولما صنفت الكتب في هذا الفن كان للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي قصب السبق في ميدان ترتيب هذه الألفاظ على حسب ما أداه إليه اجتهاده، فقال في باب بيان درجات رواة الآثار :

« وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

١ – إذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت ؛ فهو ممن يحتج بحديثه .

٢ – وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية .

٣ – وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ١/ ٧٥، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية –المدينة المنورة، ط: أولى ١٤٠٤هـ.

(٢) انظر: الوسيط في علوم مصطلح الحديث للشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ، ص: ٣٨٨.ط: دار الفكر العربي.

٤ – وإذا قيل: صالح في الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

٥ – وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث؛ فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارًا.

٦ – وإذا قالوا: ليس بقوي؛ فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه، إلا أنه دونه.

٧ – وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

٨ – وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.»[1]

وهذا يعني أنه قد جعل مراتب التعديل أربعًا، وكذلك مراتب الجرح.

وذكرها أبو عمرو بن الصلاح متبعًا ابن أبي حاتم ، إلا أنه زاد أو ألحق في كل مرتبة ألفاظًا موجودة في ثنايا كلام الأئمة، رأى أنها توازي الألفاظ التي ذكرها ابن أبي حاتم، فقال: «أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :

الأولى : قال ابن أبي حاتم، (وذكر المرتبة الأولى عنده)، ثم قال: قلت: وكذا إذا قيل: ثبت، أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ، أو ضابط. والله أعلم

وذكر المرتبة الثانية عنده، وقال: وهذا كما قال (يعني مؤيدا له على جعل الألفاظ المذكورة في المرتبة الثانية)؛ لأن هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه، ويختبر؛ حتى يعرف ضبطه .

ثم ذكر الثالثة، والرابعة من ألفاظ التعديل.

وذكر ألفاظ التعديل كما ذكرها ابن أبي حاتم، ثم قال:

«ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب: قولهم: فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان مضطرب الحديث،

---

(١) انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

فلان لا يحتج به، فلان مجهول، فلان لا شيء، فلان ليس بذاك، وربما قيل: ليس بذاك القوي، فلان فيه أو في حديثه ضعف، وهو في الجرح أقل من قولهم: فلان ضعيف الحديث، وفلان ما أعلم به بأسًا، وهو في التعبير دون قولهم: لا بأس به.»[(١)]

وذكرها – كذلك – الإمام النووي ، تبعًا لابن حاتم ، فقال في النوع الثالث والعشرين في صفة من تقبل روايته ، وما يتعلق به في المسألة الثالثة عشرة ، قال : رتبها – يعني ألفاظ الجرح والتعديل – ابن أبي حاتم فأحسن ، وبعد سردها قال : ومن ألفاظهم : فلان روى عن الناس ، وسط ، مقارب الحديث ، مضطربه ، لا يحتج به ، مجهول ، لا شيء ، وليس بذاك، ليس بذاك القوي ، فيه ، أو في حديثه ضعف ، ما أعلم به بأسًا . ويستدل على معانيها بما تقدم [(٢)] – يعني يلحق كل لفظ منها بما يقاربه من ألفاظ المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم .

ثم جاء الإمام الذهبي، وتكلم عن عبارات الجرح والتعديل، قائلا:

« فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق ، ولا بأس به ، وليس به بأس ، ثم محله الصدق ، وجيد الحديث ، وصالح الحديث ، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك .

وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضّاع يضع الحديث، ثم متهم

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح المسمى: معرفة أنوع علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ص: ١٢١ – ١٢٧، ط: دار الفكر –سوريا، ودار الفكر المعاصر –بيروت ١٩٨٦م.

(٢) انظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنة البشير النذير في أصول الحديث لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ص: ٥٢ – ٥٣، ط: دار الكتاب العربي –بيروت، ط: أولى ١٩٨٥م.

بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واهٍ بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه، وضعيف واهٍ، ومنكر الحديث، ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضُعِّف، ليس بقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل –بوضعها– على إطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين فيه»[١] .

وأما الحافظ العراقي فرتبها في ألفيته ست مراتب، كما ذكر السخاوي، قال:

«أرفعها: ما كررت فيه صفة التوثيق، مع تباين أو اختلاف الألفاظ، كثقة ثبت، وثبت حجة، أو بإعادة صفة التوثيق، كثقة ثقة، وثبت ثبت.

يليها: ثقة، أو ثبت، يعني بإفراد لفظ التوثيق، وهي المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح.

الثالثة: ليس به بأس، أو صدوق، ومأمون، وخيار.

الرابعة: محله الصدق، ورووا عنه، وإلى الصدق ما هو، وأيضا شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ فقط، وصالح الحديث، أو مُقَارِبُه، أو جيد الحديث، أو حَسَنه، أو مُقَارَبَه، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس»[٢] .

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٢) انظر: ألفية العراقي المسماة: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى ٨٠٦هـ، ص: ١٢٢، ط: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع – الرياض، ط: الثانية ١٤٢٨هـ، وانظر: فتح المغيث ٢/ ١١٣ – ١٢٤.

وأما مراتب التجريح عنده

«فقال السخاوي في ذلك: ساقها كالتي قبلها –يعني مراتب التعديل– في التّدلّي من الأعلى إلى الأدنى، مع أن العكس في هذه –كما فعل ابن أبي حاتم ثم ابن الصلاح– كان أنسب؛ لتكون مراتب القسمين كلها منخرطة في سلك واحد، بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل، وآخرها الأعلى من التجريح، وذكرها كالتالي:

١– أسوأ التجريح: كذاب، أو يضع، أو وضّاع، أو دجّال، أو وضع حديثًا.

٢– وبعدها: متهم بالكذب، وساقط ، وهالك، وذاهب، ومتروك، أو فيه نظر، وسكتوا عنه. (يقولها البخاري؛ لورعه، فإنه قلّ أن يقول: كذاب، أو وضّاع)، ولا يعتبر بحديثه، وليس بثقة.

٣– ثم رُدّ حديثه، وضعيف جدا، وواهٍ بمرة، وهم قد طرحوا حديثه، وارْمِ به، مطرح، ليس بشيء، أو لا يساوي شيئا.

٤– ثم ضعيف، ومنكر الحديث، أو مضطربه، واهٍ، وضعّفوه، لا يحتج.

٥– وبعدها: فيه مقال، ضُعِّف، فيه ضعف، تُنْكِرُ وَتَعْرِف، وليس بذاك، وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة، وليس بعُمدة، وليس بالمرضي، أو لا أدي ما هو، أو للضعف ما هو، وفيه خُلْفٌ، وطعنوا فيه، وسيئ الحفظ، ولّين، وتكلموا فيه، وقال وكل من ذكر بعد شيئا (أ لا يساوى شيئا) أعتبر أى يخرج لاعتبار .»[1]

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني، نظير الإمام الذهبي في الاستقراء التام في الرجال، فقال في مقدمة كتابه القيّم (تقريب التهذيب): قال:

---

(١) انظر: ألفية العراقي، ص: ١٢٣ – ١٢٤، وفتح المغيث ٢/ ١٢٤ – ١٢٩.

«انحصر لي الكلام على أحوال الرجال في اثنتي عشرة مرتبة.

أولها: الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: ما أُكِّد مدحه إما بـــ (أفعل)، كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا، كـــثقة ثقة، أو معنى كـــثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متين، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة بـــصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف –مع ذلك– بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع»[١] .

ثم جاء بعد ابن حجر تلميذه السخاوي، فتكلم عن مراتب أو ألفاظ الجرح والتعديل في معرض شرحه لألفية العراقي، وقد استفاد ممن سبقه من الأئمة في هذا الشأن، وذلك بأن أفرد مراتب لألفاظ معينة، وزاد في بعض المراتب ألفاظًا تلحق بها، وجعل مراتب التعديل ست، فقال:

١ – «فأرفع مراتب التعديل ماجاء بصيغة (أفعل) كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو نحوها. ويلحق بها: إليه المنتهى في التثبت، يحتمل أن يلحق بذلك مثل: قول الشافعي: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا.

٢ – يليه قولهم: فلان لا يسأل عنه مثله، ونحو ذلك.

٣ – يليه ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق، كثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو مع إعادة اللفظ، كثقة ثقة، وثبت ثبت، وأكثر ما وجد فيه قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة. إلى أن قاله تسع مرات.

٤ – ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق، كثقة، أو ثبت، أو كأنه مصحف، أو متقن حجة، أو إمام، أو ضابط، أو حافظ ضابط، والحجة أقوى من الثقة.

٥ – ثم قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، عند غير ابن معين، أو مصدق، أو مأمونا، أو خيارًا.

٦ – ثم المرتبة السادسة، وهي: محله الصدق، ورووا عنه، أو روى الناس عنه، أو يروى

---

(١) انظر : تقريب التهذيب . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، ص: ٢٩ – ٣٠، ط: دار ابن رجب، ط: أولى ٢٠٠٤م.

عنه، أو إلى الصدق ما هو، وشيخ وسط، أو وسط، أو شيخ فقط، ومنها: صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو مقارب الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، وما أقرب حديثه، ونحو ذلك.

وأما مراتب الجرح فست –أيضًا– عنده

١ – الأولى: التعبير بـــ (أفعل) كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب، ونحو ذلك.

٢ – يليها: كذاب، أو يضع الحديث على الرسول صلى الله عليه وسلم، أو يكذب، أو وضاع، أو دحال، أو وضع حديثا. وآخرها: يعني وضع حديثا، أسهلها بخلاف ما قبلها، وكذا الأولى فإن فيها نوع مبالغة، لكنها دون المرتبة الأولى.

٣ – ما يليها: كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقط، أو هالك، أو ذاهب، أو متروك، أو متروك الحديث، أو تركون، أو لا يعتبر به، أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة، أو مجمع على تركه، وهو على يدي عدل، أو فيه نظر، وسكتوا عنه، وفلان لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، وفلان ليس بالثقة.

٤ – ما يليها: كقولهم: فلان رد حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدا، أو واهٍ بمرة، أو طرحوه، أو مطروح، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فِلسا، أو لا يساوي شيئا.

٥ – يليها: فلان ضعيف، منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ينكر، أو له مناكير، أو مضطرب الحديث، أو فلان واهٍ، أو ضعّفوه، أو لا يحتج به.

٦ – قولهم: فلان فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضعف، أو في حديثه ضعف، وتعرف

وتنكر، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بثقة، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو في حديثه شيء، أو فلان مجهول، أو لا أدري ما هو، أو للضعيف ما هو، أو فلان فيه خلف، وفلان طعنوا فيه، أو ضعّفوه، أو سيئ الحفظ، أو فيه لين عند غير الدارقطني، فإنه قال: إذا قلت: ليس لا يكون ساقطا متروك الاعتبار، ولكن مجروحًا بشيء لا يسقط به عن العدالة، ومنه قولهم: تكلموا فيه، وفيه نظر عند غير البخاري، أو مطعون فيه، وتركوه، وسيئ الحفظ، وفلان لين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه، وسكتوا عنه»[1] .

وتكلم عن مراتب الجرح والتعديل –أيضا– نظير السخاوي، ومعاصره: الإمام السيوطي، كما جاء في كتابه تدريب الراوي في معرض شرحه لألفاظ الجرح والتعديل التي ذكرها النووي. قال:

ألفاظ التعديل ذكرها المصنف –يعني النووي– كابن الصلاح تبعا لابن أبي حاتم أربعة، وجعلها الذهبي والعراقي خمسة، وجعلها شيخ الإسلام ابن حجر ستة.

ثم ذكر المرتبة الأولى عند النووي فقال:

وأما المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي فهي أعلى من هذه، وهو ما كررت فيه الألفاظ بعينها، كثقة ثقة، أو لا كثقة ثبت.

قال: والمرتبة التي زادها ابن حجر ما هو أعلى من التكرير، وهو الوصف بـــ (أفعل)، كأوثق الناس، وأثبت الناس، ونحوها.

---

(١) انظر: فتح المغيث ٢/ ١١٢ – ١٣٠، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي بن محمد بن عبد الحليم اللكنوي الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـــ، ص: ١٢٩ – ١٨٣، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثالثة ١٤٠٧هـــ.

ثم أضاف ألفاظًا أخرى للمرتبة الأولى عند ابن حجر. قال:

قلت ومنها: لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يسأل عنه. ولم أر من ذكر هذه الثلاثة، وهي في ألفاظهم.

قال: فالمرتبة الأولى عند النووي هي ثالثة في الحقيقة

ثم ذكر المرتبة الثانية عند النووي ، قال : وهي أربعة بحسب ما ذكرنا – بحسب زيادة مرتبة تكرير الصفة، وقبلها مرتبة الوصف بـــ (أفعل) ثم ذكر المرتبة الثالثة، وقال : وهي خامسة بحسب ما ذكرنا .

ثم ذكر المرتبة الرابعة، وقال: وهي سادسة بحسب ما ذكرنا.

وأضاف في كل مرتبة ذكرها النووي ما يقاربها من ألفاظ المراتب الأخرى عند الأئمة الذين رتبوا الألفاظ (الذهبي، والعراقي، وابن حجر).

وأما ألفاظ الجرح، فقال: أدناها: ما قرب من التعديل.

وذكر المرتبة الأولى عند النووي.
وذكر ما زاده العراقي من ألفاظ في هذه المرتبة.

ثم ذكر الثانية والثالثة ... وعند ذكر الرابعة، وهي قول النووي تبعًا لابن أبي حاتم: إذا قالوا: متروك الحديث، أو واهيه، أو كذاب؛ فهو ساقط، لا يكتب حديثه.

قال: إلا أن هاتين المرتبتين، وقبلهما مرتبة أخرى؛ لا يعتبر بحديثها.

قال: وقد أوضح ذلك العراقي، وهي: رد حديثه، وردوا حديثه، ومردود الحديث، وضعيف جدا، وواهٍ بمرة، وطرحوا حديثه فطرح، أو مطروح الحديث، وارم به، وليس بشيء، ولا يساوي شيئا.

ويليها: متروك الحديث، متروك، تركوه، ذاهب، ذاهب الحديث، ساقط، هالك،

فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، غير ثقة، ولا مأمون، متهم بالكذب، أو بالوضع.

ويليها: كذاب، يكذب، دجال، وضّاع، يضع، وضع حديثًا.

ثم ذكر النووي ألفاظًا بعد ذكر المراتب عند ابن أبي حاتم، وقد سبق ذكرها[١] .

قال السيوطي: قول النووي: فلان روى عنه الناس، وسط، مقارب. هذه الثلاثة من المرتبة التي يذكر فيها: شيخ، وهي الثالثة من مراتب التعديل فيما ذكره النووي.

وقوله: مضطرب، لا يحتج به، مجهول...قال: هذه الثلاثة في المرتبة التي فيها ضعف الحديث، وهي الثالثة من مراتب التجريح.

وقوله: لا شيء، هذه من مرتبة رُدّ حديثه ، التي أهملها المصنف ، وهي الرابعة .

وقوله: ليس بذلك، وليس بذاك القوي ، أو في حديثه ضعف، هذه من مرتبة لين الحديث.

وقوله : ما أعلم به بأسًا، هي – أيضا – منها ، أو من آخر مراتب التعديل ، كأرجو أن لا بأس به [٢] .

حكم المراتب المذكورة

ذكر ابن أبي حاتم – بعد ألفاظ كل مرتبة – حكم حديث من اتصف بالألفاظ المذكورة، ووافقه على ذلك أبو عمرو بن الصلاح، والإمام النووي، مع إضافة كل منهما ألفاظًا أخرى موجودة في ثنايا كلام الأئمة، تلحق المراتب كما سبق ذكر ذلك.

---

(١) انظر: البحث، ص: ١٨.

(٢) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ص:٢٩٩، ط: دار الحديث ٢٠٠٢م.

أما عند الذهبي والعراقي والسخاوي والسيوطي فقد فندها السخاوي قائلا:

وبالجملة، فالضابط في أدنى مراتب التعديل كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها. والأربعة الأولى عند السخاوي هي الثلاثة الأولى عند الذهبي، وكذا السيوطي، وهي المرتبة الأولى والثانية عند العراقي.

يعني : يحتج بالأولى والثانية عند العراقي ، والأولى والثانية والثالثة عند الذهبي والسيوطي ، والأولى والثانية والثالثة والرابعة عند السخاوي .

ثم قال السخاوي: وأما التي بعدها –يعني الخامسة عنده– فإنه لا يحتج بأحد من أهلها؛ لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر، وهي المرتبة الرابعة عند الذهبي والسيوطي، والثالثة عند العراقي.

قال : وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار، دون اختيار ضبطهم؛ لوضوح أمرهم فيه، وهذه المرتبة هي الخامسة عند السيوطي، وبعض ألفاظ المرتبة الرابعة عند الذهبي، وهي المرتبة الرابعة عند العراقي.

أما بالنسبة لأحكام مراتب التجريح فقال :

والحكم في المراتب الأربع الأول: أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، وهي المراتب: الأولى، والثانية، والثالثة –عند الذهبي– والثلاثة الأولى عند العراقي والسيوطي. قال: وما بعد الأربع –يعني عند السخاوي– وهي المرتبة الرابعة من مراتب التجريح عند الذهبي، وما بعد المراتب الثلاث الأول عند العراقي والسيوطي. قال: فيخرج حديث أهلها للاعتبار لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف فها لذلك[1] .

(١) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٤، وفتح المغيث ٢/ ١٢١، ١٢٩ في تدريب الراوي بتصرف.

أما حكم المراتب عند ابن حجر:

فقد فندها الشيخ أحمد شاكر – بعد أن ذكرها كما رتبها ابن حجر – قائلا : «والدرجات من بعد الصحابة: فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجات الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسِّنه الترمذي، ويسكت عند أبو داود، وما بعدها فمن المردود، إلا إذا تعددت طرقه، مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك، ويصير حسنًا لغيره، وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف مراتب الضعف: من المنكر إلى الموضوع»[١] .

وليست الألفاظ المذكورة في المراتب سالفة الذكر– على تعدد واختلاف وجهات نظر المتكلمين فيها، والمرتبين لها – على جهة الحصر والعدّ، فكل إمام يتكلم فيها يجد في كتب الرجال ألفاظًا غير التي ذكرها سابقوه، فإما أن يفرد لها مراتب، أو يضيفها إلى مراتب مذكورة عند الأئمة؛ لمقاربة تلك الألفاظ لما ذكروه في الدلالة على مرتبة الراوي، أو في الدلالة على حاله: تعديلا وتجريحا .

ومما تنبغي الإشارة إليه أنه – مع كثرة الألفاظ المذكورة ، وتعدد الأئمة الذين تكلموا في ذلك، وفيه المتشدد ، وفيهم المتساهل ، والمعتدل– لابد من تحرير ألفاظ الجرح والتعديل قبل الحكم على الراوي، ومن ثم الحكم على إسناد الحديث .

وفي ذلك يقول الإمام السخاوي :

والواقف على عبارات القوم – يعني ألفاظهم التي يعبرون بها عن حال الراوي – يفهم مقاصدهم ؛ بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك[٢] .

---

(١) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير للعلامة أحمد محمد شاكر، ص: ١٠٤، ط: دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: فتح المغيث ٢/ ١١٤.

ولا سبيل إلى فهم مراد الأئمة من الألفاظ التي يعبرون بها عن درجة الراوي إلا بجمع كل الرواة الذين نص كل إمام منهم على الراوي بمصطلح معين، ويترجم لكل راوٍ من هؤلاء الراوة ترجمة وافية، يبين فيها آراء الأئمة غيره في هذا الراوي، مع الأخذ في الاعتبار تنوع مذاهبهم من حيث: التشدد ، والتوسط، أو الاعتدال، والتساهل.

ثم بعد ذلك يستخلص حكمًا عامًا في مراد الإمام من هذا اللفظ من خلال استقراء الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف.

ويحسن بالمقام أن أعرف بإيجاز بالإمام أبي حاتم الرازي، وابنه الإمام عبد الرحمن؛ إذ مدار البحث على الرواة الذين وصفهم أبو حاتم بوصف انفرد –من بين الأئمة الذين تكلموا في الرجال– باستعماله مُركّبا [١] .

(١) هذا فيما اطلعت عليه من مصادر .

ترجمة أبو حاتم الرازي

اسمه، ونسبته ، ومولده :

« هو محمد بن إدريس المنذر بن داود بن مهران، أبو حاتم الحنظلي [١] الرازي [٢] [٣] » . ولد بالري سنة خمس وتسعين ومائة [٤] .

من شيوخه :

« الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، وسعيد بن أبي مريم، وهوذة بن خليفة ، وكثير غيرهم » [٥] .

---

(١) الحَنْظَلي –بفتح الحاء، وسكون النون وفتح الظاء– نسبة إلى حنظلة، وهو درب مشهور بالري. [انظر: اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري عز الدين بن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ ، ٦/١٠ ٣٩، ط: دار صادر –بيروت].

(٢) الرازي –بفتح الراء، وكسر الزاي– نسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم، وألحقوا الزاي في النسبة تخفيفا؛ لأن النسبة على الياء مما يشكل ويثقل على اللسان، وقد خرج من هذه البلدة جماعة من العلماء والمحدثين في كل فن قديما وحديثا. [انظر: الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني. المتوفى سنة ٥٦٢هـ، ٦/ ٣٣، ط: دائرة المعارف العثمانية –حيدر آباد، ط: ١، ١٩٦٢م].

(٣) انظر: الجرح والتعديل للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ٧/ ٢٠٤، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ٢/ ٤١٤، ط: دار الغرب الإسلامي –بيروت، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

(٤) تذكرة الحفاظ لحمص الدين الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ٢/ ١١٢، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ٢/ ١٢٨، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ط: ١ ١٩٩٨م.

من تلاميذه :

« ابنه عبد الرحمن، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، ويونس بن الأعلى، وخلق غيرهم » [١] .

رحلاته :

« سمع بالبصرة، والكوفة، ودمشق، وحمص، ومصر، والرملة، وبلاد الروم، وتردد في الرحلة زمانا » [٢] .

من مؤلفاته:

كتاب طبقات التابعين، وكتاب الزينة، وتفسير القرآن العظيم، وكتاب أعلام النبوة[٣].

قال عنه ابنه عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: كتبت الحديث وأنا ابن أربع عشرة سنة، واختلفت في تلك السنة إلى المحدثين أكتب عنهم. وسمعته يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث وعللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ، وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال: يا أبا حاتم قَلّ من يفهم هذا، ما أعز هذا! إذا رفعت هذا إلى واحد واثنين مما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء، أو يتخالجني في حديث، فإلى أن ألتقي معك لا أحد ما يشفيني منه. قال أبي: وكذلك كان أمري [٤] .

---

(١) انظر: الجرح والتعديل ٧/ ٢٠٤، وتهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ٩/ ٣١، ط: دائرة المعارف النظامية –الهند، ط: أولى ١٣٢٦هـ.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات للإمام صالح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ، ٢/ ١٢٨، ط: دار إحياء التراث –بيروت، ط: ٢٠٠٠هـ.

(٣) انظر: الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي، المتوفى سنة ١٣٩٦هـ، ٦/ ٢٧، ط: ١٥، ١٣٦٢هـ

(٤) انظر: الجرح والتعديل ١/ ٣٣٤، ٣٦٦.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أبو حاتم وأبو زرعة إماما خراسان، ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين[١] .

وقال عنه الخطيب البغدادي: هو أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، مشهور بالعلم، مذكور بالفضل، قدم بغداد، وحدّث بها، وروى عنه كثير من أهلها[٢] .

وقال المزي: كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، المشهورين بالعلم، المذكورين بالفضل[٣] .

وقال هبة الله اللالكائي : كان أبو حاتم إمامًا ، عالمًا بالحديث ، حافظًا له ، متقنًا ، ثبتًا[٤] .

وقال الذهبي: كان أبو حاتم من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل، وهو من نظراء البخاري، ومن طبقته، لكنه عمّر بعده أزيد من عشرين عامًا [٥] .

وتوفي ببغداد سنة سبع وسبعين ومائتين، وله اثنتان وثمانون سنة [٦].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل ١/ ٣٣٤، ٣٦٦.

(٢) انظر: تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ٢/ ٤١٤، ط: دار الغرب الإسلامي –بيروت، تحقيق: بشار عواد معروف.

(٣) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ، ٢٤/ ٣٨١، ط: مؤسسة الرسالة –بيروت، ط: أولى ١٩٨٠م.

(٤) انظر: المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون، المتوفى سنة ٦٣٦هـ، ص: ٢٠٥، ط: دار الكتب العلمية، ط: ١، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٢.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ١٣/ ٢٦٢، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٩٨٥م.

(٦) انظر : تاريخ أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني ، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، ٢/ ١٧١، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٩٩٠م، وتاريخ بغداد ٢/ ٧٥، والوافي بالوفيات ٢/ ١٢٨.

ترجمة ابن أبي حاتم الرازي

اسمه، ونسبته، ومولده:

هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو محمد بن أبي حاتم الحَنْظَلي الرازي[١] . ولد سنة أربعين، أو إحدى وأربعين ومائتين.

من شيوخه:

سمع أباه، وأبا زرعة، ومحمد بن مسلم بن وارة، وعبد الله وصالح ابنا الإمام أحمد، وغيرهم كثير.

ومن تلاميذه:

أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين، وإبراهيم بن محمد النصرآبادي، وعبد الله بن عبد الوهاب الرازي، وخلق غيرهم[٢] .

رحلاته:

رحل في طلب الحديث إلى البلاد مع أبيه وبعده، سمع بالعراق، ومصر، ودمشق، وأصبهان[٣] .

من مؤلفاته:

كتاب الزهد، وكتاب الكُنى، وكتاب تقدمة الجرح والتعديل، والجرح والتعديل في عدة مجلدات تدل على سعة حفظه وإمامته[٤].

---

(١) سبق بيان النسبة إلى حنظل والري في ترجمة أبي حاتم الرازي.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٣، وتاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١هـ، ٣٥/ ٣٥٧ – ٣٦٦، ط: دار الفكر ١٩٩٥م.

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر ٣٥/ ٣٥٧ – ٣٦٦.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات ١٨/ ١٣٦، والبداية والنهاية للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، ١١/ ١٩١، ط: دار الفكر ١٩٨٦م.

قال عن نفسه: لم يدعني أبي أشتغل بالحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان، ثم كتبت الحديث[١] .

قال ابن عساكر: هو أحد الحفاظ، صنف كتاب الجرح والتعديل، فأكثر فائدته.

وأسند ابن عساكر .... عن أبي بكر محمد بن عبد الله البغدادي : أنه قال: كان من منة الله – تعالى – على عبد الرحمن أنه ولد بين قماطر العلم والروايات، وتربى بالمذكرات مع أبيه وأبي زرعة، فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير، فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما، ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه، فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور، وعرف الصحيح من السقيم، ثم كانت رحلته الثانية بعد تمكن معرفته، فعرف له ذلك، وتقدم بحسن فهمه وديانته[٢]

وقال عنه ابن كثير: كان من العبادة و الزهادة والورع والحفظ والكرامات الكثيرة المشهورة على جانب كبير رحمه الله[٣] .

وقال الذهبي : قال عنه أبو يعلى الخليلي: أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار، وكان زاهدا، يعد من الأبدال[٤] .

توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة[٥] .

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ٣٤، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ، ٣/ ٣٢٥، ط: دار الهجرة للطباعة، : ط: ٢١، ١٤١٣هـ.

(٢) انظر: تاريخ مدينة دمشق ٣٥/ ٣٥٧، ط: دار الفكر ١٩٩٥م.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١١/ ١٩١.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣٦ – ٢٦٩.

(٥) انظر: الوافي بالوفيات ١٨/ ١٣٦.

الفصل الأول

تعقيبات بعض الأئمة على وصف أبي حاتم

للراوي بقوله : « يكتب حديثه ولا يحتج به »

أولاً : جواب الإمام أبي حاتم الرازي عن مراده بقوله : " يكتب حديثه ولا يحتج به " .

سأل الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي أباه عن قوله هذا، كما جاء في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة " إبراهيم بن المهاجر البجلي" ، قال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر البجلي ليس بقوي، هو وحصين بن عبدالرحمن وعطاء السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا الصدق، يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم.

قال : قلت لأبي : ما معنى « لا يحتج بحديثهم » ؟ قال : كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت(١).

ثانياً: تعقيب أبي الحسن بن القطان (٢) في كتابه بيان (الوهم والإيهام في كتاب الأحكام) في باب: ذكر رجال ضعّفهم- يعني أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الاشبيلي، صاحب كتاب الأحكام- بما لا يستحقون وأشياء ذكرها عن غيره هي محتاجة إلى التعقيب .

قال في بهز بن حكيم، وقد قال فيه أبو حاتم: " شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به".

---

(١) الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم. المتوفى سنة ٣٢٧ هـ - ١٣٢/٢ ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن بن القطان المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٢٢ ط/ الرسالة، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص/ ٤٩٨ ط/ دار الكتب العلمية ، والأعلام للزركلي ٤/ ٣٣١ ط/ دار العلم للملايين.

قول أبي حاتم: لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجة، وبمز ثقة عند من علمه.(١) .

ثالثاً: قول ضياء الدين المقدسي(٢) في الأحاديث المختارة. قال في شريح بن النعمان الهمداني: وكان رجل صدق، وقد قال فيه أبو حاتم: لا يحتج به، وكذا عادة أبي حاتم يقول في غير واحد مما روى له أصحاب الصحيح يقول: لا يحتج به، ولا يبين الجرح، فلا نقبل إلا ببيان الجرح(٣). وفي سعيد بن جمهان قال: قال أبو حاتم: لا يحتج به من غير بيان جرح. وهذه اللفظة تتكرر من أبي حاتم في غير واحد من رجال الصحيح (٤) .

رابعاً : قول الذهبي في سير أعلام النبلاء : قال في ترجمة أبي حاتم الرازي : " كان من بحور العلم ، طَوّف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد، وجَمع ، وَصَنّف ، وجَرّح ، وعَدّل ، وصحح ، وَعَلّلَ . ثم قال عنه كرجل من رجال الجرح والتعديل: إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله ؛ فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا لَيّن رجلاً، أو قال فيه : لا يحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وَثّقَه أحد فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال ، وقد قال في طائفة من رجال الصحيح ليس بحجة ، ليس بقوي ، أو نحو ذلك (٥) .

---

(١) انظر : بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٥٥٦/٥ ، ط : دار طيبة – الرياض – ، ط : ١ / ١٤١٨ هـ .

(٢) هو الإمام ضياء الدين أبوعبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. [انظر في ترجمته : تاريخ الإسلام للذهبي ٤٧٢/١٤ ط / دار الغرب الإسلامي ط / ١ – ٢٠٠٣م ، والأعلام ٢٥٥/٦].

(٣) انظر الأحاديث المختارة، أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما١١٤/٢ ط/ دار خضر للطباعة – بيروت ط/ ٣ – ٢٠٠٠ م .

(٤) نفس المصدر ١٣/ ١١١.

(٥) انظر سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين أبو عبدالله الذهبي ٢٦٠/١٣ ط/ مؤسسة الرسالة – ط/٣ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م .

خامسا : قد وُجِّه للحافظ المنذري (١) عدة أسئلة عن العبارات التي يعبر بها أئمة الجرح والتعديل عن الراوي ، وكان من بينها سؤاله عن معنى قول أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به (٢) .

قال محقق الكتاب الأستاذ الدكتور / عبدالفتاح أبو غدة :

ولم يتعرض الحافظ المنذري في جوابه عن خصوص هذه الجملة، وبيان معناها. وهو ما جعله – أي المحقق – يفرد في آخر الرسالة تتمة بيَّن فيها مراد أبي حاتم الرازي من هذه الجملة، وذكر فيها سؤال ابن أبي حاتم أباه عن مراده منها ، وجواب أبي حاتم على السؤال (٣) ، ثم ذكر أقوال لبعض الأئمة في معنى هذه الجملة عند أبي حاتم منها :

١ – قول ابن تيمية (٤) :

قال في محمد بن طلحة قال: أبو حاتم يكتب حديثه، ولا يحتج به.

قال: معنى هذا الكلام أنه يصلح للاعتبار بحديثه، والاستشهاد به، فإذا عضده

---

(١) هو الإمام عبدالعظيم بن عبد القوي بن عبدالله أبو محمد زكي الدين المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ . انظر في ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي ٢٩٣/٤٦ ط/ دار الكتاب العربي ط/٢ – ١٤١٣ هـ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص/ ٥٠٤ ط/ دار الكتب العلمية – ط/ – ١٤٠٣٣ هـ – والأعلام للزركلي ٣/٤ ط/ دار العلم للملايين .

(٢) جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل للحافظ عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب – تحقيق أ. د/ عبدالفتاح أبو غدة.

(٣) سبق ذكره في ص: ٣٩.

(٤) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٨ هـ انظر في ترجمته: الأعلام ١٤٤/١، ومعجم الشيوخ الكبير للذهبي ٥٦/١ ط/ مكتبة الصديق – الطائف ط/ ١ – ١٤٠٨ هـ، وطبقات المفسرين للداودي ٤٦/١ ط/ دار الكتب العلمية.

آخر مثله جاز أن يحتج به، ولا يحتج به على انفراده (١) .

ثم قال المحقق : ولكن هل كل من قال فيه أبو حاتم ذلك هو حقيقة لا يحتج به أم ينازع في هذا الحكم على الراوي ، فلا يعمل بحكمه هذا فيه؛ لعدم تحقق ما يقتضيه في الراوي ؟ . قال : والذي يبدو من تتبع النقاد لأقوال أبي حاتم هو الشق الثاني ، يعني : ينازع في هذا الحكم على الراوي .

٢ – ثم ذكر المحقق قول الذهبي في أبي حاتم ، وتشدده في الرجال .

وقال: وقال – أيضًا – ابن تيمية في أبي صالح باذام قال فيه أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج ، وأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة عند جمهور أهل العلم (٢) .

٣ – قال : وجاء في هدي الساري في ترجمة محمد بن جعفر المعروف بغندر ، قال أبو حاتم فيه: يكتب حديثه عن غير شعبة ولا يحتج به .

قال : روى له الجماعة ، وهو أحد الأثبات المتقنين من أصحاب شعبة اعتمده الأئمة كلهم حتى قال ابن المديني : هو أحب إليّ من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة ، وقال ابن المبارك : إذا اختلف الناس في شعبة فكتاب غندر حكم بينهم .

قال: قال ابن حجر: أخرج له البخاري عن شعبة كثيراً وعن غير شعبة.

قال : وفي هذا رد صريح لقول أبي حاتم يكتب حديثه عن غير شعبة ، ولا يحتج

---

(١) انظر الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم لتقي الدين بن تيمية ص/ ٥٧٧ – ط/ الحرس الوطني السعودي – السعودية.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥٠/٢٤ ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة ١٤١٦ هـ .

به (١) .

قال : وكذا جاء – أيضًا – في هدي الساري في ترجمة محمد بن أبي عدي البصري وثقه النسائي ، وابن سعد ، وأبو حاتم .

وفي الميزان : أن أبا حاتم قال فيه مرة : لا يحتج به . قال ابن حجر : فينظر في ذلك ، وأبو حاتم عنده عنَت ، وقد احتج به الجماعة (٢) (٣)

٤ – قال الإمام عبدالرحمن المعلمي اليماني في كتابه التنكيل في معرض الكلام عن الرواة والأئمة الذين تكلم فيهم الكوثري .

قال في ترجمة الحسين بن إدريس الهروي : يكتب حديثه ولا يحتج به .

قال : هذه الكلمة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق وليس بحافظ ، يحدث بما لا يتقن حفظه فيغلط ويضطرب . كما صرح بذلك في ترجمة إبراهيم بن المهاجر(٤) .

٥ – يقول الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبدالكريم : (إن لفظ " يكتب حديثه " من أدنى ألفاظ التعديل ، ولا تفيد ثبوت ضبط الراوي المقتضى لتحسين حديثه لذاته ، فضلاً عن تصحيحه ، ويُعدّ الموصوف بها في حكم الضعيف الذي يعتبر به، ويتفق أبو حاتم مع الجمهور في هذا.

---

(١) انظر مقدمة فتح الباي شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ – ٤٣٧/١ ط/ دار المعرفة بيروت. ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي.

(٢) نفس المصدر ٤٤١/١.

(٣) انظر تتمة رسالة جواب الحافظ أبي محمد عبدالعظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل – ص ٩٣ – ٩٩ بتصرف . تحقيق أ . د/ عبدالفتاح أبو غدة . ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .

(٤) انظر التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للإمام عبدالرحمن بن علي بن محمد المعلمي اليماني. المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ ٤٤٩/١ ط/ المكتب الإسلامي – ط/ ٢ – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

وقوله في الراوي " لا يحتج به"، تعني تضعيف بعدم الاحتجاج بحديثه، ومقتضاه أنه يعتبر به . لكنه يختلف مع الجمهور في أن الحديث الحسن لا يحتج عنده في حين أن الحديث الحسن حجة عند جمهور المحدثين) (١) .

هذه تعقيبات بعض الأئمة على وصف أبي حاتم الرازي بعض الرواة بقوله: "يكتب حديثه ولا يحتج به".

ومن مجموع هذه الأقوال ، مع ما سبق ذكره من ترتيب الأئمة لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل ؛ أقول :

ينبغي أن يراعى في الراوي الذي وصفه أبو حاتم بهذا الوصف أمور:

أولها: ما ذكر من تشدد أبي حاتم في الرجال، وإطلاق البعض عليه بأنه جراح.

ثانيا: النظر في حال الراوي الموصوف بذلك، وذلك بمقارنة قول أبي حاتم فيه بقول غيره من الأئمة: هل وافقوه، ولو بمدلول اللفظ لا باللفظ ذاته. يعني ليس بالضرورة أن يكون غيره قد وصف الراوي بقوله: يكتب حديثه ولا يحتج به، وإنما وصفه بما يدل على نزول الراوي عن مرتبة التوثيق والاحتجاج، فيكون مما وافق فيه الأئمة.

ثالثها: لو انفرد عن الأئمة بإطلاق هذا اللفظ على الراوي، في حين أن غيره من الأئمة وثقوه؛ فعندها ينظر: هل وثّق هذا الراوي المتساهل من المتكلمين في الرجال، أم المعتدل منهم، فلو وثّقه المتساهلون منهم كان إعمال قول أبي حاتم فيه أقرب. من باب الحيطة والحذر، ولو وثقه المعتدلون يؤخذ بقولهم، ويكون هذا مما تشدد فيه أبو حاتم، لاسيما مع قول الإمام الذهبي في المتشدد من الأئمة: أن منهم من يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين –بذلك– حديثه.

---

(١) ينظر: ألفاظ الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير، والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروى. ص/ ٣١٢، ٣٣٤. ط/ مكتبة أضواء السلف – ط/١ – ١٤٢٥ هـ.

رابعها: ضرورة معرفة أن الإمام أبا حاتم قد استعمل لفظ «ضعيف»، أو «ضعيف الحديث» في الحكم على بعض الرواة، كما نقل عنه ذلك في الكتاب ذاته: « الجرح والتعديل » ، واستعمل – أيضا – مصطلح « لا بأس به » في الحكم على آخرين ، مما يدل على أن « الضعيف » عنده درجة ، و« من يكتب حديثه ولا يحتج به » درجة أخرى فوق الضعيف. وإذا قيل : إن الضعيف مراتب ، كما أن الصحيح مراتب ؛ أجيب بأن الحسن – أيضا – مراتب ، بعضها أرفع من بعض ، إلا أن أبا حاتم الرازي لا يحتج بالحديث الحسن . ذكر ذلك السخاوي بعد ذكر الأدلة على قبول الأئمة من المحدثين والأصوليين للحديث الحسن . قال : « وممن خالف في ذلك من أئمة الحديث : أبو حاتم الرازي ، فإنه سئل عن حديث فحسَّنه ، فقيل له : أتحتج به ؟ فقال: حسن ، فأعيد السؤال مرارًا ، وهو لا يزيد على قوله : إنه حسن ، ونحو ذلك أنه سئل عن عبد ربه بن سعيد ، فقال : لا بأس به ، فقيل له : يُحتج بحديثه ؟ فقال : هو حسن . وقيل له : تحتج بحديث ربيعة بن الحارث ؟ قال : حسن، فكرر عليه مرارا، فلم يزد على قوله: حسن . ثم قال : الحجة سفيان وشعبة [١] ، وهذا يقتضي عدم احتجاجه به » [٢] .

وإذا نظرنا إلى ترتيب ابن أبي حاتم لمراتب الجرح والتعديل –وهو الناقل للفظ عن أبيه، وهو المرتِّب لتلك الألفاظ التي أخذها عنه وعن غيره من الأئمة – وجدنا أنه قد جعل القول في الراوي بأنه «صدوق»، أو «محله الصدق»، أو «لا بأس به»؛ في المرتبة الثانية من مراتب التعديل. وقال: فهذا ممن يكتب حديثه وينظر فيه. فلو عرضنا هذا الكلام مع جواب أبي حاتم الرازي عندما سأله ابنه في ترجمة إبراهيم بن المهاجر عن حاله

---

(١) انظر: العلل لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد التميمي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ٢/ ٢٧١، ط: مطابع الحميضي، ط: أولى ٢٠٠٦م، تحقيق: د. سعيد بن عبد الله الحميد.

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٩٣، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ١/ ٥٠٧ بتصرف يسير.

فقال: ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم. قال: قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت.

نجد أنه نص على أن من يكتب حديثهم ولا يحتج بهم محلهم عنده محل الصدق، وأن سبب عدم الاحتجاج بهم هو عدم إتقانهم للحفظ، ومن ثم خطؤهم.

ونجد – أيضا– أن ابن أبي حاتم قد جعل المرتبة الثانية من مراتب التعديل هي مرتبة من وصف بأنه «صدوق»، أو «محله الصدق»، وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

والنظر في حديثه إنما هو لمعرفة ما إذا كان قد أخطأ في هذا الحديث أم لا، فإذا وافق الثقات، ولم يخطئ؛ فحديثه حسن؛ لأنه لّما كان يقع في حديثه الخطأ فقد نزل عن مرتبة الثقة، أو مرتبة صحيح الحديث، بناء" على ما جاء في حد الحسن بأن روايه خفيف الضبط لا تام الضبط.

أما إذا أخطأ في روايته، وظهر ذلك من خلال اعتبار روايته برواية غيره من الثقات؛ فهذا مما ينبغي ذكره أن هذا من أخطائه.

ومما يقوي ذلك: أن الإمام أبو حاتم الرازي لما ذكر لابنه الإمام عبد الرحمن ما ذكر في ترجمة إبراهيم بن المهاجر قائلا: هو قريب من حصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب...إلخ كلامه.

وبالرجوع إلى ترجمة حصين بن عبد الرحمن وجدت أنه قد قال فيه: ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق. وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عنه فقال: ثقة. قال: قلت: يحتج به؟ قال: إي والله.

ولعل وصف أبي حاتم له بأنه «ساء حفظه» يرجع إلى أنه يغمز الراوي بالغلطة

والغلطتين.

ثم قال في ترجمة عطاء بن السائب: محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ولا يقال إن الصلاح –هنا– في جانب العبادة؛ لأنه أعقب الصلاح بقوله: «مستقيم الحديث». يعني: الصلاح في جانب الرواية.

وينبغي ألا نغفل –أيضا– موافقة أبي عمرو بن الصلاح لابن أبي حاتم في جعل ألفاظ: «صدوق»، أو «محله الصدق»، أو «لا بأس به»؛ في المرتبة الثانية قائلا: وهذا كما قال؛ لأن هذه الألفاظ لا تشعر بشريطة الضبط، وكذا موافقة الإمام النووي لهما.

لكن الإمامين الذهبي والعراقي فصَلا بين قولهم: «صدوق» و«محله الصدق» بأن جعلا الصدوق مرتبة أعلى من مرتبة محله الصدق، إلا أنهما عندهما –أيضًا– من مراتب التعديل، وفصل بينهما – أيضا– ابن حجر، فجعل «الصدوق» و«الذي لا بأس به» في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وجعل «الصدوق سيئ الحفظ» من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل.

أما السخاوي فجعل «محله الصدق» في المرتبة في المرتبة السادسة، آخر مراتب التعديل عنده، وجعل الذي «لا بأس به» أربع من محله الصدق، فأدرجها في الخامسة.

وهو ما يعني أن كل من رتب الألفاظ جعل محله الصدق من مراتب التعديل.

وقد اختلفت درجتها في المراتب على حسب تعدد المراتب عندهم، وإدراج تحت كل مرتبة ألفاظها .

وبعد

فأقول: إن وصف أبي حاتم للراوي بأنه «يكتب حديثه ولا يحتج به» هي مرتبة من مراتب التعديل، فلا يحكم على حديث الموصوف بها حكما عاما بأنه ضعيف، خاصة إذا خالف الأئمة أبا حاتم بتوثيق ذلك الراوي، أو وصف حديثه بأنه حسن، أو كان تضعيفه

في شيخ معين، أو اختلاطه بعد نزوله البلد الفلاني، أو غير ذلك من الحالات التي تقتضي التفريق في الحكم على حديث الراوي قبل هذه الحال أو بعدها، أو روايته عن ذلك الشيخ وعن غيره، ونحو ذلك.

أما إذا وافقه الأئمة بنزول هذا الراوي إلى الضعف فيؤخذ –حينئذ– بمجموع كلامهم فيه.

وسأعرض فيما يلي للرواة الذين وصفهم بهذا الوصف من خلال كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بترتيب الكتاب، وأذكر –في كل راوٍ– مع قول أبي حاتم أقوال أئمة الجرح والتعديل غيره، ثم –بعد ذلك– أذكر ما توصلت إليه من نتائج من خلال ما ذكرت.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

١ – إبراهيم بن ميمون بن الصائغ، أبواسحاق المروزي (١) :

روى عن: عطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما . روى عنه: داود بن أبي الفرات، وعيسى بن عبيد، وغيرهما . قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به . قال أحمد بن حنبل : ما أقرب حديثه . قال ابن معين : ثقة . قال أبو زرعة: لا بأس به . قال النسائي : ليس به بأس، وفي موضع آخر قال: ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان فقيهًا فاضلاً من الأمَّارين بالمعروف . ذكره الذهبي فيمن تكلم فيه، وهو موثق . ذكره ابن حجر في لسان الميزان، ورمز له بـــ «صح»، يعني تكلم فيه وهو حجة، وقال في التقريب: صدوق . قتل سنة إحدى وثلاثين ، ومائة(٢) .

أقـــول : ينبغي الإشارة – أولاً – إلى أنه عند ذكر التعليق على كل راوٍ من

---

(١) المروزي. نسبة إلى مدينة مرو الروز – مدينة حسنة، مبنية على نهر، وهي من أشهر مدن خراسان، بينها وبين الشاهجان أربعون فرسخاً، وينسب إليها خلق كثير. [انظر: اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري عز الدين بن الأثير ٦٣٠ هـــ ١٩٨/٣ ط/ دار صادر– بيروت].

(٢) انظر الجرح والتعديل ١٣٥/٢ والثقات لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤ هـــ ١٩/٦ ، ط/ دائرة المعارف العثمانية – الهند، وتاريخ ابن معين رواية الدوري ٥٢/٤، وتهذيب الكمال لجمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزي ت ٧٤٢ هـــ ٢٢٣/٢ ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، والمغني في الضعفاء للحافظ شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـــ ص/ ٢٨ ط/ – تحقيق د/ نور الدين عتر، ومن تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث للحافظ شمس الدين الذهبي– ص/ ٢٨ ط/ بدون اسم للطبعة. ط/ أولى ١٤٢١ هـــ – ٢٠٠٥ م تحقيق – عبدالله الرحيلي، ولسان الميزان للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـــ ٢١/٩ ط/ دار البشائر ط/ ١ – ٢٠٠٢، وتقريب التهذيب لابن حجر ص/ ٤٩.

الرواة يحسن أن نفرق بين حال الراوي المذكور عند أبي حاتم الرازي، وبين خلاصة حاله من خلال أقوال الأئمة فيه.

وكل الرواة المذكورون في هذا البحث قال أبو حاتم الرازي في كل واحد منهم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقد أجاب بنفسه عن مراده بهذا اللفظ بقوله: "لا يحتج بحديثه"، قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت، وأن محلهم –عنده– محل الصدق، وقد سبق ذكر ذلك، وسبق – أيضًا – ذكر أقوال الأئمة أو تعقيباتهم على وصف أبي حاتم الرازي للراوي بهذا الوصف.

وما ذهب إليه من خلال مجموع أقوالهم، ومن خلال ما ذكروه في ترتيب مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

أما بالنسبة لخلاصة حال الراوي بعد ذكر أقوال الأئمة فيه، وهي يعني أقوال الأئمة غير أبي حاتم في هذا الراوي؛ تعتبر قرائن خارجية ترشد إلى خلاصة حال الراوي.

وفي هذه الترجمة فإن الراوي المذكور وصفه أبو حاتم بهذا الوصف، فإن هناك قرائن خارجية ترشد إلى خلاصة حال الراوي، وهي أقوال الأئمة غير أبي حاتم فيه؛ إذ إنه لا يعتمد على قول أبي حاتم وحده في ذكر خلاصة الراوي، لاسيما وقد تكلم فيه غيره من رجال الجرح والتعديل.

وبعد عرض أقوال الأئمة فيه أقول: إن حديثه حسن، يرتقي بمتابعة من هو أوثق منه إلى الصحيح لغيره، لاسيما وقد ذكره الذهبي –وهو من أهل الاستقراء– فيمن تكلم فيه وهو موثوق، ورمز له ابن حجر، وهو –أيضًا– من أهل الاستقراء التام بـ «صح»، يعني تكلم فيه وهو حجة، ولعلهما قصدا بذلك قول أبي حاتم فيه، والرد على أبي حاتم ، أو مخالفتة في قوله.

٢ – اسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي الكبير(١) :

روى عن : أنس بن مالك، وسماك بن حرب، وغيرهما . روى عنه: أسباط بن نصر، وسفيان الثوري، وغيرهما. قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال يحيى بن سعيد القطان: لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد. قال أحمد بن حنبل: مقارب الحديث، صالح، وقال: قال لي يحيى بن معين يوماً عند عبدالرحمن بن مهدي: السِّدِّي ضعيف، فغضب عبدالرحمن، وكره ما قال، قال أحمد بن حنبل: السِّدِّي: ثقة.

قال ابن معين: إبراهيم بن المهاجر، والسدي متقاربين في الضعف. قال أبو زرعة: ليّن. قال العجلي: عالم بتفسير القرآن راوية له. وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به. قال النسائي: صالح، وفي موضع آخر قال: ليس به بأس. قال العقيلي: ضعيف، وكان يتناول الشيخين. قال الساجي: صدوق فيه نظر. وقال الطبري: لا يحتج بحديثه، وقال الذهبي: وُثّق. قال ابن حجر: صدوق يهم، ورمى بالتشيع. مات سنة: سبع وعشرين و مائة (٢) .

---

(١) السُّدِّي بضم السين وتشديد الدال نسبة إلى السُّدّة، وهي الباب وإنما نسب إليها اَلسُّدِّي الكبير لأنه كان يجلس عند سدة الجامع بالكوفة، واشتهر بها جماعة من الرواة. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١١٠/٢.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٤/٢، والثقات لابن حبان ٢٠٠/٤ وتاريخ الثقات للعجلي أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح ت ٢٦١– ٦٦/١ ط/ دار الباز – ط/١، والكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ ٤٤٩/١ – ط/ دار الكتب العلمية بيروت، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي ت ٧٤٨ هـ – ٧٤/١ – ط/ دار المعرفة – بيروت ط/١ – ١٣٨٢ هـ، وتهذيب الكمال ١٣٢/٣، وتقريب التهذيب ص/ ٦٣.

أقــول:

هذا الراوي –من خلال جمع أقوال الأئمة فيه– يمكن الخروج من ذلك بحكم عليه، وهو التوسط في أمره. والنظر في حديثه، فما رواه يخالف الثقات، أو من هو أوثق منه ، أو كان في روايته ما ينزل من قدر الشيخين يضعف فيه، ويكون من أوهامه . وما وافق فيه الثقات. فيؤخذ منه، ويحسن حديثه.

ولعل ما يؤيد ذلك غضب الإمام عبد الرحمن ابن مهدي –وهو من المعتدلين في الجرح والتعديل– وكراهيته وصف ابن معين للسدي بأنه ضعيف.

٣ – أسامة بن زيد الليثي (١) :

روى عن: سعيد بن المسيب، والزهري، وغيرهما. وروى عنه: الثوري، وابن المبارك، وغيرهما. قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: روى عن نافع أحاديث مناكير، وترك يحيى بن سعيد القطان حديثه بآخره . قال ابن معين: ثقة. وقال مرة: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال العجلي: ثقة. وقال النسائي: ليس بالقوي. قال ابن عَدِيّ: هو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به، وقال: وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب، وكان يحي القطان يسكت عنه

وقال الذهبي: صدوق، فيه لين يستر. وذكره فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال: صدوق، قوي الحديث، أكثر مسلم من إخراج حديث ابن وهب عنه، لكن أكثرها شواهد، ومتابعات، والظاهر أنه ثقة عند مسلم. وذكره في المغني، وقال: صدوق يهم.

---

(١) الليثي بفتح اللام وسكون الياء نسبة إلى ليث بن كنانة، وإلى ليث بن بكر بن عبد مناة. [انظر اللباب في تهذيب الأنساب ١٣٨/٣].

قال ابن حجر: صدوق يهم. مات سنة: ثلاث وخمسين ومائة(١) .

أقــول :

لعل كلام من تكلم فيه، أو تركه من الأئمة بسبب روايته المناكير عن نافع، ولذا نسبوه إلى الوهم. وعليه: فما وهم فيه، لا سيما ما يرويه عن نافع، أو روى عنه ما يخالف الثقات؛ فهو ضعيف، ويؤخذ من حديثه ما وافق فيه الثقات.

٤ – جراح بن مليح بن عدي بن فرس الرؤاسي (٢) والد وكيع بن الجراح :

روي عن: قيس بن مسلم، وعبدالله بن حنش، وغيرهما. روى عنه: ابنه وكيع، وموسى بن اسماعيل، وغيرها.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن سعد: كان عسراً في الحديث ممتنعاً به. قال ابن معين: ثقة، وفي موضع آخر قال: ليس به بأس. وفي آخر: ليس به بأس يكتب حديثه.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة وحديثه لا بأس به، وهو

---

(١) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٨٤/٢، وتاريخ ابن معين – رواية الدوري – لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي ت ٢٣٣ هت – ١٧٤/٣ ط/ مركز البحث العلمي بمكة ط/١، وتاريخ ابن معين لأبي زكريا يحيى بن معين، رواية عثمان الدارمي، ص: ٦٦، ط: دار المأمون للتراث، وتاريخ الثقات ٦٠/١، الكامل لابن عدي ٧٧/٢، الطبقات الكبرى لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ٤٤٩/٥ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – ط/ ١ – ١٤١٠ – ١٩٩٠ م ، ميزان الاعتدال ١٧٤/١، والثقات لابن حبان ٧٤/٦،و المغني في الضعفاء ٦٦/١، والتقريب ص/ ٥٣.

(٢) الرؤاسي: نسبة إلى رؤاس بن الحارث بن كلاب ابن ربيعة بن عامر بن قيس بن عيلان . انظر : الأنساب لعبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ ١٨١/٦ ط/ مجلس دائرة المعارف النظامية ط/١ – ١٣٨٢ هـ.

صدوق، ولم أجد في حديثه منكراً فأذكره، وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حَدّث عنه غير وكيع الثقات من الناس.

وقال العجلي: لا بأس به، وابنه أنبل منه. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ليس بشيء، وهو كثير الوهم. قيل له: يعتبر به؟ قال: لا. وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل. وقال الذهبي: صدوق وثقه، ولينه بعضهم.

قال ابن حجر: صدوق يهم. مات سنة خمس، ويقال ست وسبعين ومائة(١) .

أقــول : هذا الراوي لم يضعفه إلا الدارقطني، وابن حبان، وتضعيف الدارقطني له بسبب كثرة الوهم، وتضعيف ابن حبان له بسبب قلب الأسانيد ورفع المراسيل، وهو عند باقي الأئمة في مرتبة الصدوق، أو من لا بأس به. وعليه فيحسن حديثه في غير ما وهم أو أخطأ فيه.

٥ – حجاج بن دينار السلمي الواسطي (٢) :

روى عن معاوية بن قرة، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما. روى عنه: محمد بن بشر،

---

(١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل ٥٢٣/٢، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٣/ ٢٦٧، وسؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، المتوفى ٢٣٣هـ، ط/ مكتبة الدار –المدينة المنورة، ط/ ١، ١٩٨٩م، ص: ٣٩١، والطبقات الكبرى ٣٥٦/٦، وثقات العجلي ٩٥/١. والكامل لابن عدي ٤١٠/٢، والمجروحين من المحدثين، والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان ت ٣٥٤ هـ – ٢١٩/١ ط/ دار الوعي – حلب – ط/ ١، تهذيب الكمال ٥١٧/٤، من تكلم وهو موثق ٥٧/١، وميزان الإعتدال ٣٩٠/١، و التقريب ص/ ٩١.

(٢) الواسطي نسبة إلى خمس مواضع: واسط العراق، وواسط الرقة، وواسط نوقان، وواسط مرزاباذ، وواسط بلخ، والراوي المذكور منسوب إلى واسط العراق. انظر: تاريخ واسط لأبي الحسن أسلم بن سهل بن أسلم ابن حبيب الواسطي المتوفي سنة ٢٩٢ هـ ص/ ٨٠ ط / عالم الكتب – بيروت – ط/ ١ – تحقيق كوركيس عواد، وانظر اللباب في تهذيب الأنساب ٣٤٧/٣.

ويعلي بن عبيد، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال ابن المبارك: ثقة. قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس. قال ابن معين: صدوق ثقة. وقال أبو زرعة: صالح، صدوق، لا بأس به، مستقيم الحديث. وقال العجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. قال الترمذي: ثقة مقارب الحديث. قال أبوداود، وابن المديني: ثقة. قال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: لا بأس به. توفي بعد المائة(١) .

أقــول:

خلاصة حاله: أنه حسن الحديث. حتى مع قول أبي حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به، فإن رفيقه أبا زرعة قد نص على أنه في باب الرواية لا بأس به، مستقيم الحديث. ولا يقال إن الدارقطني قال فيه: ليس بالقوي؛ فإن من وصف بذلك ليس معناه أن الموصوف به ضعيفاً، فقد يكون لا بأس به، أما «ليس بقوي» فتفيد الضعف.

٦ – حفص بن غيلان – أبومعيد الرُّعَيْني (٢) :

روى عن : مكحول الشامي، والزهري، وغيرهما. وروى عنه: الهيثم بن حميد، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن معين : ثقة . وفي موضع

---

(١) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٥٩/٣. وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٤/ ٣٧٩، والتاريخ الكبير لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ ٣٧٥/٢ – ط/ دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، وتاريخ الثقات للعجلي ١٠٨/١، والثقات لابن حبان ٢٠٥/٦، والكاشف ٣١٢/١، والتقريب ص ١٠٦.

(٢) الرُّعَيْني – بضم الراء وفتح العين – نسبته إلى ذي رعين من اليمن، وكان من الأقيال ، وهو قبيلة من اليمن، وقد نزلت جماعة منهم مصر. [انظر أنساب السمعاني ١٤٣/٦].

آخر قال: إذا روى عن ثقة فهو ثقة. قال أبوزرعة: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبوداود: ليس بذاك. وقال الذهبي: ثقة. قال ابن حجر: صدوق فقيه. توفي بعد المائة (١) .

أقــول:

هذا الراوي لم يضعّفه أحد من الأئمة، وهو بمجموع أقوالهم إن لم يصحح حديثه فيحسن .

٧ – حريث بن أبي حريث :

روي عنه: أبي إدريس الخولاني، وقبيصة بن ذؤيب، وغيرهما. روى عنه: ميسرة بن حلبس، وصفوان بن عمرو.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقيل له: إن البخاري أدخل حريث في كتاب الضعفاء ، فقال : يحول اسمه من هناك .

وقال البخاري: لا يتابع على حديثه. وذكره العقيلي، وابن الجارود في الضعفاء. وذكره ابن حبان في الثقات، وفي المجروحين، وقال منكر الحديث جداً عن المشاهير، كان الأوزاعي شديد الحمل عليه. وقال الذهبي: غمزه الأوزاعي.

قال ابن حجر: قول الذهبي غمزه الأوزاعي وهم، بل قال البخاري سمع ابن عمر، وعنه ابن حلبس، قال أبو المغيرة عن الأوزاعي: لا يتابع على حديثه (٢) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٨٦/٣، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٤/ ٤٨٢، والتاريخ الكبير ٣٦٤/٢، وثقات ابن حبان١٩٨/٦، والكامل لابن عدي ٢٩٦/٣، وديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين للحافظ شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ – ٩٥/١ ط/ مكتبة النهضة الحديثة – مكة – ط/ ٢. والتقريب ص/ ١٢٧.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٦٣/٣، والضعفاء الصغير لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

أقــول:

قول أبي حاتم في هذا الراوي أنه يكتب حديثه ولا يحتج به، وفي ذات الوقت ينكر إيراد البخاري له في الضعفاء؛ لمن الأدلة على أن وصفه للراوي بهذا الوصف ليس معناه أنه ضعيف عنده، أو حاله لا يترله أن يذكر في الضعفاء، ومع ذلك فإن أقوال الأئمة غيره في الراوي لا ترفعه إلى تحسين حديثه بمفرده، فيمكن –من خلال مجموع أقوال الأئمة فيه– أن يكتب حديثه في المتابعات، والشواهد، ولا يحسن حديثه إذا انفرد.

٨ – حبان بن علي العنزي (١) :

روى عن: علي بن علقمة ، والأعمش، وغيرهما. روى عنه: أحمد بن يونس، ومحمد بن الصباح، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن معين: حبان، ومندل – يعني أخوه – كلاهما سواء. وفي موضع آخر: مندل ليس به بأس، وحبان صدوق. وفي موضع آخر: ليس حديث حبان بشيء. وقال أبو زرعة: لين. وقال أحمد بن حنبل: مندل، وحبان، حبان أصح حديثًا من مندل.

قال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن سعد: ضعيف. وقال العجلي: كوفي صدوق، جائز الحديث، وكان يتشيع، وكان وجهاً من وجوه أهل الكوفة، وكان

= ت ٢٥٦ هـ – ص/ ٥٢ – ط/ مكتبة ابن عباس ط/ ١ . والثقات لابن حبان ١٧٦/٤، والمجروحين ٢٦٠/١، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٩٦/١ لأبي الفرج بن الجوزي ت ٥٩٧ هـ – ١٩٦/١ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت. والكامل ٤٧٧/٢ ، وديوان الضعفاء ٧٦/١، ولسان الميزان ١٢/٣.

(١) العَنَزِي – بفتح العين، والنون – نسبة إلى عنزة بن أسد ابن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان . [انظر: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ت ٥٨٤ هـ – ٩٤/١ ط/ الهيئة العامة لشؤون المطابع، و اللباب في تهذيب الأنساب ٣٦٢/٢].

فقيهاً، وكان من العشرة الذين قعدوا عند أبي حنيفة، ثم عاداه، وتركه.

قال النسائي: كوفي ضعيف، وقال ابن المديني: لا اكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال في المجروحين: يروي عنه الناس فاحش الخطأ، فيما يروي – يجب التوقف في أمره. وقال ابن عدي: عامة أحاديث إفرادات، وغرائب وهو ممن يحتمل حديثه، ويكتب. وقال الدار قطني: ضعيف، وقال الحاكم: ليس بالقوي. وقال الذهبي بعد أن ذكر أقوال الأئمة فيه: ضعفه جماعة ولم يترك، وقال أيضاً: فقيه صالح لين الحديث. وقال ابن حجر: ضعيف، وكان له فقه، وفضل. مات سنة: إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة (١) .

أقــول :

بعد ذكر أقوال الأئمة في هذا الراوي هو أقرب إلى تضعيف حديثه من تحسينه.

٩ – حرملة بن يحيى المصري

روى عن: ابن وهب، والشافعي، وغيرهما. روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، وغيرهما .

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال العقيلي: كان أعلم الناس بابن وهب، وهو ثقة إن شاء الله. وقال ابن عدي: تبحرت حديثه وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف لأجله. وقال ابن يونس: كان فقيها، ولم يكن بمصر أكتب عن

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٧٠/٣، وتاريخ ابن معين –رواية الدارمي، ص: ٩٢، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٣/ ٢٧٧، والضعفاء الصغير ٨٨/٣، وثقات العجلي ١٠٥/١، والضعفاء المتروكين لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـ – ص/٣٥ – ط/ دار الوعي – حلب، والضعفاء المتروكين لابن الجوزي ١٨٧/١، والثقات ٢٤٠/٦، والمجروحين ٢٦١/١، والكامل ٣٤٨/٣، وتهذيب الكمال ٣٣٩/٥، والتقريب ص/١٠٣.

ابن وهب منه. وقال الذهبي: صدوق من أوعية العلم. وقال في من تكلم فيه وهو موثق: ثقة يغرب لكثرة رواياته. قال ابن حجر: صدوق. مات سنة ثلاث ، أو أربع وأربعين، ومائة (١) .

أقــول :

الراوي المذكور لم يجرحّه أحد من أئمة الجرح والتعديل، بل نص العقيلي –مع تشدده– على أنه فتش حديثه، ولم يجد فيه ما يضعفه لأجله. وعلى ذلك فهو صدوق حسن الحديث .

١٠ – حشرج بن نباته الأشجعي :

روى عن: سعيد بن جهمان، ومسلم بن عبيد، وغيرهما. روى عنه: أبو نعيم، وشجاع بن الأشرس، و غيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: كوفي ثقة. وقال أبو داود: ثقة. وقال ابن معين: لا بأس به، وفي موضع آخر قال: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به حديثه مستقيم. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي، وفي موضع آخر: ليس به بأس. وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

قال ابن عدي: هو عندي لا بأس به وبرواياته على أن أحمد ويحيى قد وثقاه. وقال

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٧٤/٣، والكامل لابن عدي ٤٠٣/٣، وتاريخ ابن يونس لأبي سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المتوفى سنة ٣٤٧ هـ – ١١٣/١ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط/١ – ١٤٢١ هـ، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ٣١٧/١ – ط/ دار القبلة الإسلامية، وتهذيب الكمال ٥٤/١/٥ –، ومن تكلم فيه وهو موثوق ١٦٦/١، والتقريب ص/١٠٩.

الذهبي: وثقه طائفة. وقال ابن حجر: صدوق يهم. مات بعد المائة(١) .

أقــول:

هذا الراوي وثقه بعض الأئمة، والبعض قال لا بأس به، ولم يتكلم فيه إلا الإمام البخاري بقوله: لا يتابع على حديثه، ولعل هذا ما جعل ابن حبان يقول فيه ما ذكر، وكذا ابن حجر يصفه بقوله: صدوق يهم، وعليه فما كان من حديثه، وتابعه عليه الثقات فحديثه حسن، ومالم يتابعه الثقات عليه فيكون من أوهامه ويضعف فيه، ويحمل توثيق الأئمة له على متابعة الثقات له، ويحمل تضعيفهم على مالم يتابع عليه.

١١ – خالد الحذاء (٢) ، وهو ابن مهران :

روى عن: أبي قلابة، وابن سيرين، وغيرهما. روى عنه: الثوري، وشعبة، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن معين: ثقة، وكذا قال النسائي. وقال ابن سعد: كان ثقة، وكان كثير الحديث. وقال أحمد: ثبت، وقد ضَعَّفَ ابن عُلَيّة حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: ثقة. قال الذهبي: ثقة

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٩٦/٣، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٣/ ٣١١، وسؤالات ابن الجنيد، ص: ٣٧٨، والضعفاء الصغير ص/٥٤، والضعفاء والمتروكون للنسائي ص/٣٤، والمجروحين ٢٧٧/١، والكامل ٣٧٢/٣، وتهذيب التهذيب ٣٧٧/٢، والمغني في الضعفاء ١٧٧/١، والتقريب ص/١٢٣.

(٢) الحذاء نسبة إلى حذو النعل وعملها، ولكن يقال: إن الراوي المذكور ما حذا نعلًا قط ، ولا باعها ، ولكنه تزوج امرأة فنزل عليها في الحذائين فنسب إليها ، وقيل إنه كان يجلس إلى دكان حذاء فنسب إلى ذلك . ينظر : الأنساب ٤ / ٩٥ ، ٩٦ ، واللباب ص / ٣٥٠].

(٢) الحذاء: نسبة إلى حذو النعل وعملها، ولكن الراوي المذكور يقال إنه ما حذا نعلًا قط، ولا باعها، ولكنه تزوج امرأة فنزل عليها في الحذائين فنسب إليها. وقيل إنه كان يجلس إلى دكان حذاء فنسب الى ذلك [انظر الانساب ٩٥/٤، واللباب ص: ٣٥٠].

جبل، والعجب من أبي حاتم يقول: لا يحتج به. قال ابن حجر: ثقة يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم الشام. مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة (١) .

أقــول :

توقف كثير من الأئمة عند وصف أبي حاتم الرازي لخالد الحذاء بأنه يكتب حديثه ولا يحتج به، لاسيما مع توثيق ابن معين، والنسائي، وابن سعد، وأحمد، والعجلي له، وهذا ما جعل الذهبي يتعجب من وصف أبي حاتم له بقوله: لا يحتج به، ولعل تضعيف ابن علية له كان بسبب ما أشار إليه حماد بن زيد أن حفظه تغير ما قدم الشام.

وجمعاً للأقوال يمكن أن يقال: إنه ثقة إلا فيما رواه بعد قدومه الشام لتغير حفظه، فما عرف من رواياته بعد قدومه الشام يضعف فيه، لا سيما ما خالف فيه الثقات.

١٢ – خازم بن الحسين أبو اسحاق :

روى عن: مالك بن دينار، ويونس بن عبيد، وغيرهما. روى عنه: الحسن بن الربيع، ويحيى الحماني، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن عدي: عامة حديثه عمن يروي عنهم لا يتابعه عليه أحد وأحاديثه شبه الغرائب، وهو ضعيف يكتب حديثه. قال ابن حبان: منكر الحديث، كثير الوهم، لا يحتج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات. قال أبوداود: روى مناكير عن مالك بن دينار. قال الدارقطني: يعتبر به، وليس من الحفاظ وفي موضع آخر قال متروك. قال الذهبي: عامة حديثه مناكير. قال ابن حجر: ضعيف .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٥٣/٣، والطبقات الكبرى ٢٥٩/٧، والثقات لابن حبان ٢٥٣/٦، وتاريخ الثقات للعجلي ص/١٤٢، وتهذيب الكمال ١٧٧/٨، والمغني في الضعفاء ٢٠٦/١، والتقريب ص/١٤٣.

توفي بعد المائة (١) .

أقــول :

هذا الراوي –من خلال كلام الأئمة– يروي ما لا يتابع عليه، وهو ممن لا يحتمل تفرده، فهو ضعيف.

١٣ – زياد بن عبدالله النميري(٢)

روى عن: أنس بن مالك – رضي الله عنه – . روى عنه: صدقة بن يسار ، وعمارة بن زاذان، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن معين: ضعيف الحديث، وفي موضع آخر قال: ليس به بأس، وفي آخر قال: في حديثه ضعف. قال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة، فلا بأس بحديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطئ، وكان من العُبّاد، وفي المجروحين قال: لا يجوز الاحتجاج به منكر الحديث، يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات، تركه ابن معين . فقال الذهبي: هذا تناقض، وقال: ضعيف، وقد وثق، وقال في ديوان الضعفاء: صويلح ابتلى برواة ضعفاء. وقال ابن حجر: ضعيف. توفي بعد المائة(٣).

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٩٣/٣، والكامل ٥٢٩/٣، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٤٤/١، والمجروحين ٢٨٨/١، وديوان الضعفاء ١٠٩/١، وتهذيب الكمال ٢٤/٨، والتقريب ص ١٣٩.

(٢) النُمَيْري ضم النون وفتح الميم نسبة إلى بني نمير وهو نمير بن عامر بن صعصعة. انظر: الأنساب للسمعاني ١٨٥/١٣.

(٣) ينظر في ترجمة: الجرح والتعديل ٥٣٦/٣، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٩٥/٤، ١٠٥، والثقات لابن حبان ٢٥٥/٤، والمجروحين ٣٠٦/١، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣٠١/١، وديوان الضعفاء ١٤٨/١، وتهذيب الكمال ٤٩٢/٩، والكاشف ٤١١/١، والتقريب ص/ ١٧١.

أقــول :

هذا الراوي هو إلى تضعيف حديثه أقرب من تحسينه ، لاسيما إذا روى عنه ضعيف .

١٤ – زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي[١] .

روى عن: الأعمش، وعبد الملك بن عمير. روى عنه: أحمد بن عبدة، وزكريا بن يحيى الواسطي.

وقال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق. قال ابن معين: ليس بشيء، وفي موضع آخر: ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به. قيل له: فما روى في غير المغازي؟ قال: لا يرغبون في حديثه. قيل له: كتبت عنه شيئا؟ قال: نعم. قال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي. قال البخاري: قال وكيع: هو أشرف من أن يكذب.

قال ابن حبان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير. وكان ابن معين سيء الرأي فيه.

وقال ابن عدي: روى عنه الثقات من الناس، وما أرى في رواياته بأساً. وقال جزرة: هو على ضعفه أثبتهم في المغازي.

قال ابن حجر: صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن اسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذّبه.، وله في البخاري موضع واحد متابعة توفي سنة ثلاث وثمانين

---

(١) البكائي : منسوب إلى البكاء، وهو ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن صعصعة .[انظر عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ت ٥٨٤ ه ص / ٢٦ ط / الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة ط/ ٢ ١٣٩٣ هـ].

ومائة (١) .

أقــول :

هذا الراوي –بعد النظر في أقوال الأئمة فيه– يمكن القول بأن روايته في المغازي عن ابن اسحاق لا بأس بها، أما في غير رواية المغازي، أو روايته عن غير ابن اسحاق فإن وافق الثقات أخذ بحديثه، ومالم يوافقهم فيه لا يؤخذ به.

١٥ – سالم بن نوح العطار (٢) :

روى عن: يونس بن عبيد، وسعيد بن إياس الجريري وغيرهما. وروى عنه: بكر بن خلف، ومحمد بن بشار، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أحمد بن حنبل: ما أرى به بأساً، قد كتبت عنه. قال أبو زرعة: لا بأس به صدوق ثقة. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن عدي: عنده غرائب وإفرادات، وأحاديثه محتملة متقاربة. وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام. مات بعد المائتين(٣) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٥٣٧/٣، وسؤالات ابن الجنيد، ص: ٤٨٤، وتاريخ ابن معين – رواية الدوري ٣/ ٢٧٨، والتاريخ الكبير ٣٦٠/٣، والمجروحين ٣٧/١، والكامل ١٣٧/٤، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣٠٠/١، والكاشف ص/٤١١، والتقريب ص/ ١٧٠

(٢) العَطّار نسبة إلى بيع العطر والطيب، وقد انتسب إلى هذه الصفة جماعة كثيرة من العلماء والمحدثين. [انظر: الأنساب للسمعاني ٣٢٢/٩، ولب اللباب ١٨٠/١].

(٣) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٤/ ١٨٨، والضعفاء والمتروكون للنسائي ١/ ٤٦، وثقات ابن حبان ٦/ ٤١١، والكامل ٤/ ٣٧٨، وتهذيب الكمال ١٠/ ١٧٢، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/ ٣٠٩، وميزان الاعتدال ٢/ ١١٣، والتقريب ص: ١٧٧.

أقــول:

هذا الراوي صدوق فيما يرويه موافقًا للثقات، أما فيما تفرد به فهو ليس ممن يحتمل تفرده.

١٦ – سهيل بن أبي صالح السمان [١] :

روى عن: سعيد بن المسيب، وعبدالله بن دينار، وغيرهما. روى عنه: الثوري، وشعبة، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: ما أصلح حديثه.

قال ابن معين: قريب من السواء، ليس حديثه بحجة. وقال مرة: ليس بالقوي في الحديث، وفي موضع آخر: ثقة. وقال العجلي: ثقة. وقال ابن عدي: هو عندي ثبت لا بأس به، له نسخ. وقال ابن أبي خيثمة: قال ابن معين: لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديثه. وقال مرة: ضعيف، وقال مرة أخرى: ليس بذاك.

وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه بآخره. توفي بعد المائة[٢] .

أقــول :

لا بأس بما رواه يوافق الثقات، وما خالفهم فيه فيكون مما تغير حفظه فيه فيضعف.

---

(١) السَّمان – بفتح السين ، وتشديد الميم – نسبة إلى بيع السمن، ويقال له – أيضا – الزيات، كان يجلب السمن من المدينة إلى الكوفة، ويبيعه، وكذلك الزيت أيضا، فنسب إلى ذلك. [انظر الأنساب٧/ ٢٠٨، واللباب ٢/ ٥١٣]

(٢) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٤٦/٤، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٣/ ١٨٢، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣٠/٢، وتهذيب الكمال ٢٢٣/١٢، وميزان الاعتدال ٢٤٣/٢، والكامل ٥٢٤/٤، والتقريب ص/٢١٠.

١٧ – شعيب بن صفوان ، أبو يحيى الثقفي :

روى عن: حميد الطويل، وعبدالملك بن عمير، وغيرهما. روى عنه: عبدالرحمن بن مهدي، وزكريا بن يحيى بن صبيح، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال ابن معين: لا شيء. قال ابن مهدي: لا بأس به، وفي موضع آخر قال: كان هاهنا ببغداد، ليس حديثه بشيء، ولم يكتب عنه ابن معين شيئاً. وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن حبان: يخطئ. وقال ابن عدي: عامة ما يرون لا يتابع عليه. وقال الذهبي: وثق.

وقال ابن حجر: مقبول. مات بعد المائة(١) .

أقــول :

يكتب حديثه في المتابعات، والشواهد، ولا يحسن حديثه إذا انفرد.

١٨ – ضحاك بن عثمان الحزامي (٢) :

روى عن: بكير بن الأشج، وسالم بن أبي النضر، وغيرهما. وروى عنه: الثوري، ويحيى القطان، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: ثقة، وكذا قال ابن معين، وأبو داود، وابن المديني. قال أبو زرعة: ليس بقوي.

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٤٨/٤، وسؤالات ابن الجنيد، ص: ٣٠٥، وثقات ابن حبان ٤٤٠/٦، والكامل ٧/٥، والضعفاء المتروكون لابن الجوزي ٤١/٢، وتهذيب الكمال ٥٢٨/١٢، والكاشف ص/٤٨٧، والتقريب ص/٢١٨.

(٢) الحِزامي بكسر الحاء، وفتح الزاي نسبة إلى الجد الأعلى واشتهر بها أبو اسحاق بن إبراهيم بن المنذر الحزامي، قيل أنه من ولد حكيم بن حزام، [انظر: اللباب ٣٦٢/١، ولب اللباب ص/٧٩].

قال ابن سعد: ثبتاً روى عنه الثوري، وكان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن نمير: لا بأس به جائز الحديث. وقال ابن عبد البر: كان كثير الخطأ ليس بحجة. قال الذهبي: صدوق، ولينه يحيى القطان مع أنه قد روى عنه.

قال ابن حجر: صدوق يهم. مات على رأس المائتين (١) .

أقــول :

يُحَسّن حديثه فيما لم يهم فيه، أو يخطئ، ويتبين خطؤه من سبر طرق الحديث.

١٩ – عبد الله بن عمر العمري . وهو عبد الله بن عمر حفص بن عاصـــم بن عمر بن الخطاب

روى عن : نافع مولى ابن عمر، وسعيد المقبري، وغيرهما. روى عنه: الثوري، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أحمد بن حنبل: صالح لا بأس به. وقال ابن معين: صويلح، وفي موضع آخر: ليس به بأس، يكتب حديثه، وفي موضع آخر: ضعيف. قال ابن المديني: ضعيف. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق في حديثه اضطراب. قال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لا بأس به. وقال ابن سعد: كثير الحديث يستضعف. وقال العجلي: لا بأس به.

وقال ابن حبان : كان ممن غلب عليه الصلاح، والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار فرفع المناكير في روايته فلما خشي خطؤه استحق الترك، وروى المقلوبات والملزوقات التي لا ينكرها إلا من أمعن في العلم و طلبه في مظانه.

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٤/٤٦٠، والطبقات الكبرى ١/٣٩٧، والتاريخ الكبير ٤/٣٣٤، وثقات ابن حبان ٦/٤٨٢، وتهذيب التهذيب ٤/٤٤٦، والتقريب ص/٢٣٠، وميزان الاعتدال ٢/٣٢٤.

وقال الذهبي: صدوق في حفظه شيء. قال ابن حجر: ضعيف عابد. مات سنة إحدى وسبعين ومائة، وقيل بعدها (١) .

أقــول :

هذا الراوي تعددت فيه أقوال الأئمة، ومن الأقوال وصفه بالصلاح أو بالصدق، وهما يحملان على جانب العبادة، أما من جهة الحفظ والضبط فهو إلى الضعف أقرب منه إلى الحسن .

٢٠ – عبدالله بن مسلم أبوطيبة السُّلَمي (٢) :

روى عن: إبراهيم بن عبيد، وأبي مجلز لاحق بن حميد، وغيرهما. روى عنه: الفضل بن موسى، وعيسى بن موسى البخاري، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويخالف . قال الذهبي: صالح الحديث. وقال ابن حجر : صدوق يهم. مات بعد المائة (٣) .

أقــول :

هذا الراوي إذا روى ما يتابعه عليه الثقات فحديثه حسن، وإذا روى ما يخالفهم

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٠٩/٥، والكامل ٢٣٣/٥، وثقات العجلي ص/٢٦٩، والمجروحين ٧/٢، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٣٣/٢، وتهذيب التهذيب ٣٢٦/٥، وميزان الاعتدال ٤٦٥/٢، والتقريب ص/٢٦٥.

(٢) السُّلَمِي بضم السين ، وفتح اللام نسبة إلى سليم، وهي قبيلة مشهورة، يقال لها: سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس عيلان، وقد تفرق أفراد القبيلة في البلاد. [انظر: الأنساب ١٨١/٧، ولب الألباب ص/١٣٨].

(٣) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٦٥/٥، وثقات ابن حبان ٤٩/٧، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٤١/٢، وتهذيب التهذيب ٣٠/٦، وميزان الاعتدال ٥٠٤/٢، والتقريب ص/٢٧٥.

فهو من أوهامه فيضعف فيه.

٢١ – عبدالرحمن بن حرملة المديني الأسلمي

روى عن: سعيد بن المسيب، وعمرو بن شعيب، وغيرهما. روى عنه: حاتم بن اسماعيل، والعطاف بن خالد، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال ابن معين: صالح، وقال: روى عن ابن حرملة قال: كنت سيء الحفظ، أو كنت لا أحفظ، فرخص لي سعيد بن المسيب في الكتاب .

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ. وقال النسائي: لا بأس. وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكراً. وقال الساجي: صدوق يهم في الحديث، ولم أر في أحاديثه حديثا منكراً. وقال الذهبي: وُثِق، وضعف القطان، وقال أبو حاتم لا يحتج به.

قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. توفي سنة خمس وأربعين ومائة(١) .

أقــول :

ما أخطأ فيه فحديثه ضعيف، ويتبين خطؤه من جمع الطرق، وما لم يخطئ فيه فلا بأس بحديثه أو حديثه حسن. ولعل خطؤه كان بسبب تحديثه من حفظه، وعدم اعتماده على كتابة؛ لأنه صرح بأنه كان سيئ الحفظ، أو لا يحفظ.

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٥ / ٢٢٣ ، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٢٠٦/٣، والتاريخ الكبير ٢٧٠/٥، والثقات لابن حبان ٦٨/٧، وتهذيب الكمال ٥٨/١٧، وتهذيب التهذيب ١٦١/٦، ومن تكلم فيه وهو موثوق ص/١١٨، والتقريب ص/٢٩١.

٢٢ – عبدالرحمن بن الحسن الزَّجَاج (١) :

روى عن: معمر، وأبي سعيد البقال، وغيرهما. روى عنه: اسحاق بن راهويه، وموسى بن أيوب النصيبي، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: قال أبو حاتم لا يحتج به، وقال غيره: صالح الحديث.

ونقل ابن حجر قول أبو حاتم فيه، وقال: قال غيره صالح الحديث، وروى عنه ابن راهويه، وعلي بن حرب، وابن عمار، ولينه .

وذكره ابن قطلوبغا في الثقات مما لم يقع في الكتب الستة، وقال الدولابي: أخبرني أحمد بن شعيب، أنبأ إسحاق بن إبراهيم –عني ابن راهويه– أنبأ عبد الرحمن بن الحسن الموصلي الزجاج أبو مسعود، وكان ثقة(٢).

أقـــول :

هو إلى تحسين حديثه أقرب من تضعيفه.

---

(١) الزَّجَاج –بفتح الزاي، وتشديد الجيم– هذا اسم من يعمل الزجاج. انظر: أنساب السمعاني ٢٧٣/٦، واللباب ٦٢/٢.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٢٧/٥، والتاريخ الكبير ٢٧٦/٥، والكنى والأسماء لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي، المتوفى ٣١٠هـ ٣/ ١٠١١، ط/ دار ابن حزم – بيروت، ط/ ١، ٢٠٠٠م، وثقات ابن حبان ٣٧٢/٨، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٩٣/٢، وميزان الاعتدال ٥٥٦/٢، ولسان الميزان ٩٦/٥، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلبغا، المتوفى ٨٧٩ هـ، / ٢٤٠، ط/ مركز النعماني للبحوث – صنعاء –اليمن، ط/ ٢٠١١م.

٢٣ – عبدالرحمن بن زياد أَنْعُم الأفريقي (١) :

روى عن: دخين الحجري، وعبدالرحمن الجبلي، وغيرهما. روى عنه: الثوري، وعيسى بن يونس، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه.

وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وفي موضع آخر قال: لا أكتب حديثه، وفي موضع آخر: منكر الحديث.

وقال ابن معين: ضعيف، وفي موضع آخر: ليس به بأس، وفيه ضعف. وقال أبو زرعة: ليس بقوي.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن الإفريقي، وابن لهيعة أيهما أحب إليكما: قالا: جميعاً ضعيفين، وأشبهها الإفريقي. وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس عن محمد بن سعيد المصلوب.

وقال ابن عدي عامة حديثه، وما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال ابن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث تفرد بها لا تعرف. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وفي حديثه ضعف.

وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان، وغيره، ورأيت

---

(٣) الأفريقي بفتح الألف وسكون الفاء وكسر الراء نسبة إلى أفريقية ، وهي بلدة كبيرة معروفة من بلاد المغرب عند الأندلس فتحت في زمن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – [انظر الأنساب ١/ ٣٢٤ ، واللباب ١/ ٧٩].

محمد بن اسماعيل – يعني البخاري – يقوي أمره، ويقول : هو مقارب الحديث .

وقال ابن حجر: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً. مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل بعدها (١) .

أقــول :

عامة ألفاظ الأئمة فيه تشير إلى أنه من جهة الضبط ضعيف.

٢٤ – عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجون :

روى عن: محمد بن صالح المديني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما. وروى عنه: محمد بن شعيب، وهشام بن عمار، وغيرهما.

قال أبو حاتم عنه: دمشقي يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مستقيمة، وفي بعضها بعض الإنكار، وأرجو أنه لا بأس به. وقال الذهبي: صويلح، ضعفه أبو داود.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. توفي بعد المائة(٢) .

أقــول :

ما رواه مخالفًا للثقات فهو من منكراته، وأخطائه؛ فيضعّف فيه، وما رواه موافقًا للثقات فهو إلى تحسين حديثه أقرب .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٥/٢٣٤، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٤/ ٤٢١، والضعفاء والمتروكون للنسائي ١/٦٦، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ٢/١٦١، والمجروحين ٢/ ٥٠، وتهذيب الكمال ١٧/١٠٢، والكاشف ١/٦٢٧، والتقريب ص/٢٩٢.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٥/٢٤٠، وثقات ابن حبان ٨/٣٧١، والكامل ٥/٤٦٨، والكاشف ١/٦٣٠، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢/٩٦، والتقريب ص/٢٩٤.

٢٥ – عبدالرحمن بن عبدالله وهو ابن أبي الزناد – وهو ابن عبدالله بن ذكوان :

روى عن: أبيه، وهشام بن عروة، وغيرهما . وروى عنه: حجاج بن محمد الأعور، وعبدالله بن وهب، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث عنه. وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وفي موضع آخر قال: ضعيف. قال ابن سعد: كان كثير الحديث عالماً. وقال النسائي: ضعيف.

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه، وكثرة خطئة، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به.

قال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الذهبي: مشهور وثقة، وضعفه النسائي.

قال ابن حجر: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها. مات سنة أربع وسبعين ومائة (١) .

أقـــول :

يقبل من حديثه ما رواه متابعًا للثقات، ولا يحتج به إذا انفرد برواية، لاسميا بعد قدومه بغداد؛ لتغير حفظه.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢٥٢/٥، والطبقات الكبرى ٤٨٦/٥، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي ١٥١/١، والضعفاء والمتروكون للنسائي ٦٨/١، والمجروحين ٥٦/٢، والكامل ٤٤٩/٥، وتهذيب التهذيب ١٧٠/٦، والمغني في الضعفاء ٣٨٢/٢، والتقريب ص/٢٩٢.

٢٦ – عبدالرزاق بن همام الصنعاني :

روى عن: عبدالله بن عمر العمري، وهشام بن حسان، وغيرهما. وروى عنه: ابن عيينة، ومعتمر بن سليمان، وغيرهما .

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن معين: كان عبدالرازق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف. قال أبو زرعة: عبدالرازق أحد من ثبت حديثه. وقال البخاري: ما حدث من كتابه فهو أصح. وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره. وقال العجلي: ثقة، كان يتشيع.

وقال ابن حبان: كان ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه .

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت .

وقال أحمد: من سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السمع، وقيل له: إنه كان يتشيع، ويفرط في التشيع، فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار. وقال البزار، والذهلي: ثقة، يتشيع. وقال الذهبي: إمام له ما ينكر، وفيه تشيع معروف.

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. مات سنة إحدى عشرة، ومائتين (١) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٨/٦، والتاريخ الكبير ١٣٠/٦، والثقات للعجلي ٣٠٢/١، والضعفاء والمتروكون للنسائي ٦٩/١، وثقات ابن حبان ٤١٢/٨، والكامل ٥٣٨/٦، وتهذيب التهذيب ٣١٠/٦، والرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ – ص/١٢٥ – ط/ دار البشائر الإسلامية – ط/ أولى ١٤١٢ هـ ، والتقريب ص/٣٠٨.

أقــول :

يستخلص من أقوال الأئمة فيه، أنه إذا روى ما يوافق مذهب الشيعة، أو ما خالف الثقات؛ لأنه عمي، أو عُرِف أنه روى هذا الحديث بآخر عمره، أو روى ما ينكر؛ يضعّف حديثه، وما رواه يوافق الثقات فيؤخذ حديثه.

٢٧ – عمر بن إبراهيم أبو حفص العبدي (١) :

روى عن: قتادة، ومطر الوراق . وروى عنه: ابنه الخليل، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: ثقة، لا أعلم إلا خيراً . وقال ابن معين: صالح، وفي موضع آخر قال: ثقة.

وقال ابن عدي : يروي عن قتادة مالا يوافق عليه، وحديثه عن قتادة مضطرب.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويخالف، وذكره في الضعفاء فقال: كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما روى عن الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً.

وقال الدارقطني: لين يترك . وقال أبوبكر البزار: ليس بالحافظ.

وقال ابن حجر: صدوق في حديثه عن قتادة ضعف.، ومات بعد المائة(٢) .

---

(١) العَبدي بفتح العين، وسكون الباء نسبة إلى عبد القيس بن ربيعة ابن نزار وينسب إلى هذه النسبة خلق كثير. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٣١٤/٢.

(٢) انظر في ترجمته : الجرح والتعديل ٦ / ٩٨ ، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢ / ٢٠٤ ، وميزان الإعتدال ٣ / ١٧٨ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٤٢٥ ، وتقريب التهذيب ص /٣٦٥.

أقــول :

هو حسن الحديث إلا فيما يرويه عن قتادة، فحديثه فيه ضعيف، ولعل من أطلق عليه الضعف دون استثناء كان بسبب اضطراب حديثه عن قتادة خاصة.

٢٨ – عثمان بن عطاء الخراساني – وهو ابن عطاء بن أبي مسلم

روى عن : أبيه، وإسحاق بن قبيصة بن ذؤيب، وغيرهما. وروى عنه: محمد بن شعيب، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال عمرو بن علي الصيرفي: متروك الحديث، وفي موضع آخر قال: منكر الحديث. وقال البخاري: ليس بذاك. وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن حبان: أكثر روايته عن أبيه، وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها، فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه، وهذا شيء يشتبه إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره لا يتهيأ الزاق القدح بهذا المجهول دونه، بل يجب التنكب عما رويا جميعًا ؛ حتى يحتاط المرء فيه؛ لأن الدين لم يكلف الله عباده أخذه عن كل من ليس بعدل مرضي .

وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. وقال مسلم، والدارقطني: ضعيف الحديث. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقائم. وقال ابن حجر: ضعيف. مات سنة خمس وخمسين، وقيل إحدى وخمسين ومائة (١) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٦٢/٦، والتاريخ الكبير ٤٤/٦، والمجروحين ١٠٠/٢، والضعفاء لابن الجوزي ٢/ ١٧٠، وتهذيب التهذيب ١٣٨/٧، وميزان الاعتدال ٤٨/٣، والتقريب ص/٣٤٠.

أقــول :

هذا الراوي ضعيف باتفاق الأئمة.

٢٩ – عمرو بن أبي سلمة، أبو حفص التنيسي (١) :

روى عن: الأوزاعي، وزهير بن محمد، وغيرهما. وروى عنه: الحسن بن عبدالعزيز الجروي، ومحمد بن مسلم الزهري، وغيرهما.

قال أبو حاتم عنه: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن معين: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العقيلي: في حديثه وهم، وضعفه الساجي.

وتعددت فيه أقوال الذهبي ، فقال في موضع: صدوق مشهور، أثنى عليه غير واحد، وقال في موضع آخر: ثقة، وفي آخر: الإمام، الحافظ، الصدوق حديثه في الكتب الستة، ووثقه جماعة، وضعفه ابن معين وحده.

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. مات سنة ثلاث عشرة، ومائتين أو بعده ا(٢) .

أقــول :

ما وهم فيه يرد حديثه، وما رواه يوافق الثقات يقبل .

---

(١) التنيسي –بكسر التاء، وكسر النون المشددة– بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر، والماء بها محيط، وهي من كور الخليج، وسميت بتنيس بن حام بن نوح، وهي من كور الريف، وكان بها جماعة العلماء، والمحدثين. [انظر: الأنساب للسمعاني ٩٨/٣، والأنساب المتفقة في الخط، المتماثلة في النقط لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧ هـ– ص/ ٢٤ – ط/ ليدن – بريل] .

(٢) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٣٥/٦، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٤/ ٤٠٤، ٤٢٧، وثقات ابن حبان ٤٨٢/٨، وتهذيب التهذيب ٤٣/٨، وميزان الاعتدال ٢٦٢/٣، والتقريب ص/٣٧٧، والمغني ٤٨٤/٢، والضعفاء لابن الجوزي ٢٢٦/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٤٣/٨.

٣٠ – كثير بن مروان :

روى عن لقمان بن عامر، وإبراهيم بن أبي عبلة، وغيرهما. وروى عنه ابنه محمد، والحسن بن عرفة، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن معين: ضعيف، وفي موضع آخر: شامي ليس بشيء. وفي رواية: ليس بشيء كذاب – يحدث بالمنكرات. وقال ابن عدي: له أحاديث ليست بالكثيرة، ومقدار ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه.

وقال الدارقطني: ضعيف. وقال يعقوب بن سفيان: ليس حديثه بشيء. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب. قال الذهبي: ضعفوه (١) .

أقــول :

متفق على ضعفه.

٣١ – محمد بن أيوب المصري المتعبد :

روى عن : بياض . روى عنه : بياض.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. ونقل ابن الجوزي قول أبي حاتم فيه في « الضعفا ء والمتروكون » ، ونقل – أيضًا – الذهبي قول أبي حاتم فيه في المغني ، وفي ديوان الضعفاء ، وقال : وبيض له (٢) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٥٧/٧، وتاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٠٤/٤، والكامل ٢٠٧/٧، والمجروحين ٢٢٥/٢، والمغني في الضعفاء ٥٣١/٢، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٤/٣، وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ – ٥٠٥/١٤ – ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط/١ – ١٤٢٢ هـ – تحقيق د/ بشار عواد معروف.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ١٩٧/٧، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٤٣/٣، والمغني في الضعفاء ٥٥٨/٢، وديوان الضعفاء ٣٤٣/١.

أقــول :

لم ينقل فيه إلا قول أبي حاتم، وتنزيل قوله فيه: «يكتب حديثه ولا يحتج به» على أنه ضعيف أولى؛ إذ إنه لا يتكلم فيه غيره، ثم إن إيراد ابن الجوزي والذهبي له في الضعفاء دون تعقيب؛ يعد تأيدًا منهما على ضعفه.

٣٢ – محمد بن جعفر المدائني – الرازي – البزاز (١) – أبو جعفر :

روى عن : شعبة ، وورقاء بن عمرو، وغيرهما . وروى عنه: ابنه جعفر، وأحمد بن يونس الضبي، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به . وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو داود: ليس به بأس.

وقال أحمد : محمد بن جعفر ذاك الذي بالمدائن سمعت منه، ولكن لم أرو عنه قط، ولا أحدث عنه بشيء أبداً، وقال مرة لا بأس به.

وقال ابن قانع: ضعيف. وقال ابن عبد البر: ليس هو بالقوي عندهم. قال الذهبي: قال أبو داود: ليس به بأس، ولّينه غيره.

قال ابن حجر: صدوق فيه لين.، مات سنة ست ، ومائتين(٢) .

أقــول :

يكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد.

---

(١) البَزّاز بفتح الباء، والزاي نسبة لمن يبيع البز، وهو الثياب وقد اشتهر بهذه النسبة جماعة من المتقدمين، والمتأخرين. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/١٤٦.

(٢) ينظر في ترجمته : الجرح والتعديل ٧/ ٢٢٢ ، والثقات لابن حبان ٩ / ٥٦ ، والضعفاء لابن الجوزي ٣ / ٤٦ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٩٨ ، والكاشف ٢ / ١٦٢ ، وتقريب التهذيب ص / ٤٢٦.

٣٣ – محمد بن حمير – أبوعبدالله، ويقال أبو عبد الحميد الحمصي السَّلَيْحِي[١]:

روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة، وعمرو بن قيس السكوني، وغيرهما. وروى عنه: حيوة بن شريح، ونعيم بن حماد، وغيرها.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال أحمد بن حنبل: ما علمت إلا خيراً. وقال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: جرحه بعض شيوخنا، ولا بأس به.

وقال الذهبي: ما هو بذاك الحجة، حديثه يعد في الحسان، وقد انفرد بأحاديث.

وقال ابن حجر: صدوق. مات سنة مائتين [٢] .

أقــول :

مجموع أقوال الأئمة فيه تدل على أن حديثه حسن.

٣٤ – محمد بن عبدالله بن كناسة – وهو محمد بن عبدالله بن عبد الأعلى بن كناسة الأسدي :

روى عن: هشام بن عروة، ومبارك بن فضالة، وغيرهما . وروى عنه: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، وغيرهما.

قال أبو حاتم: كان صاحب أدب، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال ابن معين،

---

(١) السَّليحي –بفتح السين ، وكسر اللام– نسبة إلى سليح ، واسمه عمرو بن حلوان بن عمرو بن الحاف بطن من خزاعة ، [انظر اللباب ٢ / ١٣٢ ولب اللباب ص / ١٣٩].

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٢٣٩/٧، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي ٢٠٤/١، وثقات ابن حبان ٧/ ٤٤١ ، و الضعفاء لابن الجوزي ٥٥/٣، وتهذيب الكمال ١١٦/٢٥، وسير أعلام النبلاء ٢٣٥/٩، والتقريب ص/٤٣٠.

وأبو داود، والعجلي: ثقة. وقال ابن المديني: كان شيخاً ثقة صدوقاً. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث. وقال ابن سعد: كان عالماً بالعربية، وأيام الناس، والشعر. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: وثقه ابن معين.

وقال ابن حجر: صدوق، عارف بالآداب. مات سنة سبع ومائتين (١) .

أقــول :

مع علمه بالشعر، وغيره من علوم العربية فهو في باب الرواية حسن الحديث.

٣٥ – محمد بن عبدالله بن علاثة القاضي الشامي

روى عن: العلاء بن عبدالله بن أبي سلمة، وهشام بن حسان، وغيرهما. وروى عنه: ابن المبارك، ووكيع بن الجراح، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال ابن معين: ثقة. قال أبو زرعة: صالح كأنه بصري من الجزيرة. وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله. قال البخاري : في حفظه نظر. وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به. قال الدارقطني: متروك. وقال الحاكم: يروي عن الأوزاعي، وغيره أحاديث موضوعة.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة العجب.

وقال ابن حجر : صدوق يخطئ. مات سنة ثمان وستين ومائة(٢) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٠٠/٧، وثقات العجلي ٤١٢/١، وتهذيب التهذيب ٢٥٩/٩، وثقات ابن حبان ٤٤٣/٧، والكاشف ١٨٧/٢، والتقريب ص/٤٤٣.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٠٤/٧، والطبقات الكبرى ٣٢٣/٧، والتاريخ الكبير ١٣٢/١،

أقــول :

هو إلى تضعيف حديثه أقرب من تحسينه، وما ذكر فيه من توثيق بعض الأئمة أو وصفهم له بالصلاح فقد يحمل على جانب العدالة دون الرواية.

٣٦ – محمد بن مسلم المكي أبو الزبير، وهو ابن مسلم بن تَدْرُس :

روى عن: جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمر – رضي الله عنهم، وغيرهما. وروى عنه: سلمة بن كهيل، ويحي بن سعيد الأنصاري، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال أحمد بن حنبل: قد احتمله الناس، وهو ليس به بأس. وقال ابن معين: ثقة، وقال مرة: صالح. وقال أبو زرعة : روى عنه الناس ، قيل له : يحتج بحديثه ؛ قال : إنما يحتج بحديث الثقات .

قال ابن سعد: كان ثقة، كثير من الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس. وقال العجلي: تابعي ثقة.

قال ابن حبان: كان من الحفاظ، وقد روى عنه مالك، والثوري، وغيرهما، ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله.

وقال ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عن بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة لا بأس به. وقال: روى عنه مالك، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك؛ فإن مالك لا يروي إلا عن ثقة.

وقال الذهبي: حافظ ثقة، وكان مدلساً ، واسع العلم .

والكامل ٤٥٣/٧، والمجروحين٢٧٩/٢ ، والضعفاء لابن الجوزي ٨٠/٣، والمغني في الضعفاء ٥٩٧/٢، وتهذيب التهذيب ٢٦٩/٩.

وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس. مات سنة ست وعشرين، ومائة (١) .

أقــول :

حديثه حسن، إلا ما دلسه فيضعف فيه.

٣٧ – مطلب بن زياد الكوفي الثقفي

روى عن: زياد بن علاقة، وليث بن أبي سليم، وغيرهما. وروى عنه: ابن المبارك، وأبو الوليد الطيالسي، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وكذا قال العجلي، ويعقوب بن أبي شيبة. وقال ابن معين: ثقة، وفي موضع آخر قال: ليس به بأس. قال ابن عدي: له أحاديث حسان، وغرائب، ولم أر له حديثا منكراً، فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به. وقال أبو داود: هو عندي صالح. قال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: هو شيخ للإمام أحمد، وثقة هو ويحيى. وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم . مات سنة خمس، وثمانين، ومائة(٢) .

أقــول :

من خلال جمع أقوال الأئمة في حاله فهو حسن الحديث، إلا ما وهم فيه فيضعف حديثه، ويعرف ذلك من خلال جمع الطرق للحديث.

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٧٤/٨، والطبقات الكبرى ٤٨١/٥، وثقات العجلي ٤١٣/١، وثقات ابن حبان ٣٥١/٥، والكامل ٢٨٦/٧، وتهذيب الكمال ٤٠٢/٢٦، وضعفاء ابن الجوزي ١٠٠/٣، والكاشف ٢١٦/٢، والتقريب ص/٤٦١.

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٦٠/٨، والطبقات الكبرى ٣٨٧/٦، والثقات للعجلي ٤٣١/١، وتاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٧٢/٣، ٣٣٣/٣، والكامل ٢٢٥/٨، والمغني في الضعفاء ٦٦٣/٢، وثقات ابن حبان ٥٠٦/٧، وتهذيب الكمال ٨٧/٢٨، والضعفاء لابن الجوزي ١٢٥/٣، وميزان الاعتدال ١٢٨/٤، والتقريب ص/٤٩٠.

٣٨ – معاوية بن عمار الدُّهْني (١) :

روى عن: أبي الزبير المكي، وجعفر بن محمد بن عليّ، وغيرهما. وروى عنه: أحمد بن مفضل، ويوسف بن عديّ، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وفي موضع آخر لابن معين قال: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. وقال الذهبي: صدوق مشهور، وفي موضع آخر قال: ثقة.

وقال ابن حجر: صدوق (٢) .

أقــول :

أقوال الأئمة فيه تفيد أنه حسن الحديث.

٣٩ – مزاحم بن ذواد بن علبة الحارثي الكوفي :

روى عن : أبيه . روى عنه : أبو كريب محمد بن العلاء .

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال النسائي: لا بأس به . قال الذهبي: ليس بحجة.

---

(١) الدُّهْني – بضم الدال، وسكون الهاء – نسبة إلى دهن بن معاوية بن أسلم بن حمس بن الغوث بن أنمار بطن من بجيلة. [انظر: اللباب ٥٢٠/١، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١ هـ – ص/٢٥٣ – ط/ دار الكتاب العربي – بيروت – ط/٢ – ١٤٠٠ هـ ـ]

(٢) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٣٨٥/٨، وتاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٥٢/٣، وثقات ابن حبان ١٦٧/٩، والضعفاء لابن الجوزي ١٢٧/٣ ، والمغني في الضعفاء ٦٦٦/٢، وتهذيب التهذيب ٢١٤/١٠، والكاشف ٢٧٦/٢، والتقريب ص/ ٤٩٤.

وقال ابن حجر: لا بأس به. مات بعد المائتين (١) .

أقــول :

هو حسن الحديث.

٤٠ – مُعَان بن رِفَاعة السَّلَامِيّ (٢) .

روى عن: حازم بن عطاء، وأبي الزبير الكي، وغيرهما. وروى عنه: الوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد، وغيرهما.

قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. قال أحمد بن حنبل: لم يكن به بأس. قال ابن معين: ضعيف.

قال ابن حبان: منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات ، فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق ترك الاحتجاج به .

وقال ابن المديني: ثقة، وقد روى عنه الناس. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث . قال الذهبي: معروف، ضعفه ابن معين، وغيره، ووثقه ابن المديني.

وقال ابن حجر: لين الحديث، كثير الإرسال، وقال: قرأت بخط الذهبي: هو صاحب حديث ليس بمتقن، وقال أبو الفتح الأزدي: لا يحتج به. مات بعد الخمسين ومائة (٣) .

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٤٠٥/٨، وتهذي التهذيب ١٠٠/١٠، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١١٤/٣، والكاشف ٢٥٤/٢، وميزان الاعتدال ٩٥/٤، والتقريب ص/٤٨٢.

(٢) السلامي : نسبة إلى سلامان بطن من قضاعة ، و إلى مدينة السلام ببغداد . [انظر : الأنساب للسمعاني ٧ / ٣٢٣ ، و لب اللباب ص / ١٤٥].

(٣) ينظر في ترجمته : الجرح والتعديل ٤٢١/٨ ، والمجروحين ٣٦/٣ ، الكامل ٣٧/٨ ، والضعفاء لابن

أقــول :

هو إلى تضعيف حديثه أقرب من تحسينه.

٤١ – هشام بن سعد، أبو سعد مولى آل أبي لهب، يقال له يتيم زيد بن أسلم

روى عن: زيد بن أسلم، وعياض بن عبدالله، وغيرهما. وروى عنه: ابن وهب، والليث بن سعد، وغيرهما.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو ومحمد بن اسحاق عندي واحد. وقال أحمد بن حنبل: لم يكن بالحافظ، وليس بمحكم الحديث.

وقد تعددت فيه أقوال ابن معين، فقال مرة: ضعيف، ومرة قال: صالح ليس بمتروك الحديث، ومرة قال: ليس بذاك القوي، ومرة: ليس بشيء كان القطان لا يحدث عنه .

وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وكذا ابن اسحاق هو عندي هكذا، وهشام أحب إليّ من محمد بن اسحاق . وقال النسائي: ضعيف، وفي موضع آخر: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثرت مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير.

قال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. وقال العجلي: جائز الحديث، حسن الحديث. وقال الذهبي: حسن الحديث، وفي موضع آخر: صدوق مشهور.

وقال ابن حجر : صدوق له أوهام ، ورمي بالتشيع . مات سنة ستين، ومائة أو

= الجوزي ١٢٦/٣ ، وتهذيب التهذيب ٢٠١/١٠ ، والمغني في الضعفاء ٦٦٥/٢ ، والتقريب ص /٤٩٢.

قبلها (١) .

أقــول :

إذا روى شيئاً لم يتابعه عليه الثقات فيعد من أوهامه ويضعف فيه، ويؤخذ من حديثه ما تابع عليه الثقات.

وبعد حصر الرواة الذين قال أبو حاتم الرازي في كل واحد منهم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» من خلال كتاب «الجرح والتعديل» لابنه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم؛ يتبين أن هذا المصطلح عند أبي حاتم مصطلح واسع، يطلقه على:

١ – كل من ليس ثقة، أو من ينزل عن رتبة الثقة.

ويتبين ذلك من خلال التراجم المذكورة؛ فقد أطلقه على رواة لم يذكرهم أئمة الجرح والتعديل بأي نوع من أنواع الضعف، وكلام الأئمة فيهم يدل على أنهم لا بأس بأحاديثهم.

٢ – كل من تُكلِّم فيه بالتشيع، أو غيره من البدع.

٣ – من يُضعَّف في شيخ خاصة.

٤ – من لا يستحق أن ينزل إلى الضعف، كإنكاره على البخاري إيراده حديث بن أبي حريث في الضعفاء.

٥ – من وثَّقه البعض، وقال فيه البعض الآخر: «لا بأس به».

---

(١) ينظر في ترجمته: الجرح والتعديل ٦/٩، وتاريخ ابن معين –رواية الدوري ٣/ ٢٤٨، وتهذيب الكمال ٣٠/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ والضعفاء للنسائي ١٠٤/١، والضعفاء لابن الجوزي ٧٤/٣، والمجروحين ٨٩/٣، والكاشف ٣٣٦/٢، والكامل ٤٠٩/٨، والمغني ٧١٠/٢، والتقريب ص/٥٢٨.

٦ – الثقة الذي تغير حفظه بآخره، أو لما رحل إلى بلد آخر.

٧ – من يروي ما لا يتابَع عليه، أو ما لا يتابِعه الثقات عليه.

٨ – من هو متفَّق على ضعفه.

٩ – من هو ثقة في شيخ بعينه غير ثقة في غيره.

١٠ – من لا يحتمل تفرده.

١١– من ليس بقوي.

١٢– من لا يغلب عليه الصلاح في العبادة دون الرواية.

ولذا ينبغي اعتبار قول أبي حاتم في الراوي بقول غيره من الأئمة، لاسيما المعتدلين منهم؛ من أجل الخروج من ذلك بحكم على الراوي، ومن ثم الحكم على الحديث المروي من طريقه.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتيسيره تنجز المهمات، والصلاة ، والسلام على من نزلت عليه الآيات البينات.

وبعد،،،

فبعد الانتهاء من هذا البحث، توصلت إلى عدة نتائج، هي:

١ – اختلاف اصطلاحات الأئمة في ألفاظ الجرح والتعديل، ولكلٍ مراده من المصطلح الذي يطلقه.

٢ – تشدد أبي حاتم الرازي في الرجال.

٣ – قول أبي حاتم في الراوي: (يكتب حديثه، ولا يحتج به) مصطلح واسع عنده، يطلقه على كل من هو دون الثقة عنده.

٤ – للوصول إلى حكم على الراوي ينبغي أن يعتبر قول أبي حاتم الرازي بأقوال الأئمة غيره فيه، لاسيما المعتدلين منهم دون المتشددين، والمتساهلين.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المراجع

☒ أبجد العلوم لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسين بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٧هـ، ط: دار ابن حزم، ط: الأولى ٢٠٠٢م.

☒ الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما للإمام ضياء الدين أبوعبدالله بن محمد بن عبدالواحد المقدسي المتوفى ٦٤٣هـ – ط/ دار خضر للطباعة – بيروت.

☒ الأعلام لخير الدين الزركلي ط/ دار العلم للملايين.

☒ ألفية العراقي المسماة: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى ٨٠٦هـ، ط: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع –الرياض، ط: الثانية ١٤٢٨هـ

☒ الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧هـ – ط/ ليدن: بريل – ١٨٦٥م.

☒ الأنساب لعبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني أبو سعد المتوفى سنة ٥٦٢هـ – ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – ط/ أولى – ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢.

☒ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام للإمام أبي الحسن على محمد ابن عبدالملك الكتامي الحميري القطان المتوفى سنة ٦٢٨هـ – ط/ دار طيبة – الرياض – ط/١ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

☒ تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زيد البغدادي المتوفى سنة ٢٣٣هـ – تحقيق/ أحمد محمد نور سيف ط/ دار المأمون

للتراث – دمشق.

☒ تاريخ ابن معين – رواية الدوري – لأبي زكريا يحي بن معين البغدادي المتوفى ٢٣٣هـ – ط/ مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة – ط/١ – ١٣٩٩هـ.

☒ تاريخ ابن يونس لأبي سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المتوفى سنة ٣٤٧هـ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – ط/١ – ١٤٢١هـ.

☒ تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥هـ – ط/ الدار السلفية الكويت.

☒ تاريخ أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، ٢/ ١٧١، ط: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٩٩٠م.

☒ التاريخ الكبير لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ – ط/ دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن.

☒ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ – ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط/١ – ١٤٢٢ه – تحقيق د/ بشار عواد.

☒ تاريخ واسط لأبي الحسن أسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرازي الواسطي أبو الحسن، بحشل المتوفى سنة ٢٩٢هـ ط/ عالم الكتب – بيروت – ط/ أولى – ١٤٠٦هـ – تحقيق كوركيس عواد.

☒ تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١هـ، ٣٥/ ٣٥٧، ط: دار الفكر ١٩٩٥م.

☒ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ط: دار الحديث ٢٠٠٢م.

☒ تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ – ط/ دار ابن رجب.
☒ التقريب والتيسير لمعرفة سنة البشير النذير في أصول الحديث لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ط: دار الكتاب العربي –بيروت، ط: أولى ١٩٨٥م.
☒ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للإمام عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني – المتوفى ١٣٨٦هـ – ط/ المكتب الإسلامي – ط/٢ – ١٤٠٦هـ.
☒ تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ – ط/ دائرة المعارف النظامية – الهند – ط/١ – ١٣٢٦هـ.
☒ تهذيب الكمال لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف القضاعي المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – تحقيق د/ بشار معروف – ١٤٠٠هـ.
☒ الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ – ط/ دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند – ط/١ – ١٣٩٣هـ.
☒ الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ – ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت.
☒ جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل لأبي محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبد القوي بن عبدالله المنذري – المتوفى سنة ٦٥٦ هـ – ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب – تحقيق أ. د/ عبدالفتاح أبو غدة.
☒ ديوان الضعفاء والمتروكون وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين للحافظ شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ٧٤٨ هـ – ط/ مكتبة

النهضة الحديثة – مكة – ط/٢ – ١٣٨٧ هـ.

☒ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ شمس الدين أبوعبدالله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ – ط/ دار البشائر – بيروت – ط/٤ – ١٤١٠ هـ – مطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث.

☒ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي بن محمد بن عبد الحليم اللكنوي الهندي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ.

☒ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجد ردهم للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ – ط/ دار البشائر الإسلامية – ط/١ – ١٤١٢ هـ.

☒ سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين أبوعبدالله بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ – ط/ مدرسة الرسالة – ط/٣ – ١٤٠٥هـ.

☒ الصارم المسلول على شاتم الرسول – صلى الله عليه وسلم – لتقى الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ – ط/ الحرس الوطني السعودي.

☒ الضعفاء الصغير لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ – ط/ مكتبة ابن عباس – ط/١ – ٢٠٠٥م.

☒ الضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ – ط/ نشر علي ٣ أعداد في مجلة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

☒ الضعفاء والمتروكون لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

☒ الضعفاء والمتروكون لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ – ط/ دار الوعي – حلب.
☒ الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – ط/١ – ١٤١٠هـ.
☒ عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني المتوفى سنة ٥٨٤هـ – ط/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة – ط/٢ – ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
☒ العلل لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد التميمي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط: مطابع الحميضي، ط: أولى ٢٠٠٦م، تحقيق: د. سعيد بن عبد الله الحميد.
☒ فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ – ط/ دار المعرفة – بيروت – ترقيم الشيخ/ محمد فؤاد عبدالباقي.
☒ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢هـ، ٤/ ٣٥٢، ط: مكتبة السنة –مصر، ط: أولى ١٤٢٤هـ.
☒ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ – ط/ دار القبلة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن – جدة.
☒ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.
☒ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله، كاتب القسطنطينية، المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، ١/ ٥٨٢،

ط: مكتبة المثنى –بغداد ١٩٤١م.

☒ لب اللباب في تحرير الأنساب لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ – ط/ دار صادر – بيروت.

☒ اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ – ط/ دار صادر – بيروت.

☒ لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ – ط/ دار البشائر الإسلامية – ط/١ – ٢٠٠٢م.

☒ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان بن معاذ التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ – ط/ دار الوعي – جدة – ط/١ – ١٣٩٦هـ.

☒ مجموع الفتاوى لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ – ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة – ١٤١٦هـ.

☒ المدلسين لأبي زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ابن العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ – ط/ دارا لوفاء – ط/١ – ١٤١٥هـ.

☒ مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لأبي حاتم محد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ – ط/ دار الوفاء للطباعي والنشر – ط/١ – ١٤١١هـ.

☒ المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون، المتوفى سنة ٦٣٦هـ، ط: دار الكتب العلمية، ط: ١، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٢.

☒ المغني في الضعفاء للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ – تحقيق د/ نورالدين عتر.

☒ مقدمة ابن الصلاح المسمى: معرفة أنوع علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد

الرحمن، المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ط: دار الفكر –سوريا، ودار الفكر المعاصر – بيروت ١٩٨٦م.

☒ مقدمة فتح الباي شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، دار المعرفة بيروت. ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي.

☒ مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ط: أولى ١٩٩٧م.

☒ من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ – ط/ بدون اسم طبعة – ط/١ – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م – تحقيق/ عبدالله الرحيلي .

☒ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين محد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ – ط/ دار المعرفة – بيروت – ط/١ – ١٣٨٢هـ.

☒ النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: أولى ١٤٠٤هـ.

☒ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١هـ – ط/ دار الكتاب – بيروت – ط/٢ – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

☒ الوافي بالوفيات للإمام صالح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ ط: دار إحياء التراث –بيروت، ط: ٢٠٠٠هـ.

☒ الوسيط في علوم مصطلح الحديث للدكتور/ محمد بن محمد أبو شهبة المتوفى سنة ١٤٠٣هـ – ط/ دار الفكر العربي.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٣٦٠
التمهيد : علم الجرح والتعديل ٣٦٦
ترجمة أبو حاتم الرازي ٣٨٤
ترجمة ابن أبي حاتم الرازي ٣٨٧
الفصل الأول : تعقيبات بعض الأئمة على وصف أبي حاتم للراوي بقوله : « يكتب حديثه ولا يحتج به » ٣٨٩
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي ٣٩٩
الخاتمة ٤٣٩
فهرس المراجع ٤٤٠
فهرس الموضوعات ٤٤٧